

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة للدراسة

٢،١ المقدمة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة بُني عليها مفهوم الدراسة من خلال دراسة متغيرات الدراسة من جودة الإقرارات الضريبية والاداء الضريبي ونظم المعلومات الضريبية المحوسبة، والحوكمة الضريبية والتدين وافشاء المعلومات، والصلاحيات والخصوصية.

٢،٢ الإقرار الضريبي

يعرف الإقرار الضريبي في قانون ضريبة الدخل على أنه تصريح يقوم به المكلف عن الدخل والاعفاءات والمصاريف والضريبة المستحقة عليه يقدمها المكلف وفق نموذج لدائرة ضريبة الدخل (أبو نصار، ٢٠٢١).

وقبل الحديث عن الإقرار الضريبي نتناول طرق تقدير الضريبة التي تلجأ إليها الدولة وهي: أولاً: التقدير الذاتي (الإقرار الضريبي) بموجب هذا الأسلوب من التقدير، فإن المكلف نفسه يقوم بعملية تقدير دخله الخاضع للضريبة وما هي قيمة الضريبة الواجب عليه دفعها من خلال اصدار إقرار موقع منه بصحة التقدير والمبالغ الواردة فيه، وذلك ضمن تعليمات وإجراءات صادرة عن الجهات الضريبية في الدولة. ويقوم موظفوا الضريبة سنوياً باختيار عينة عشوائية من هذه الكشوف المقدمة من قبل المكلفين ليتم تدقيقها ومراجعتها للتأكد من صحة المعلومات والإجراءات المتبعة فيها، وعند وجود خطأ يتم تصحيحه بعد إبلاغ المكلف بذلك وتمتاز هذه الطريقة بأنها توفر الوقت والمال على خزينة الدولة وتخلق جواً من الثقة المتبادلة بين الدولة والمكلف، أما المآخذ عليه فتكمن في الغش من قبل بعض المكلفين في تحديد

مقدار دخولهم والضريبة المستحقة عليهم ولقد أخذ المشرع الأردني بأسلوب التقدير الذاتي مع صدور قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والذي بموجبه اعتبر التقدير الذاتي الأسلوب الرئيسي في عملية تقدير دخول الأفراد والضريبة المستحقة عليهم. وقد ألزم القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ وفي المادة (١٧) الفقرة (أ) كل شخص ملزم بدفع الضريبة (مكلف) أن يقدم لدائرة ضريبة الدخل قبل نهاية الشهر الرابع لانتهاء الفترة الضريبية إقرار ضريبي وفق النموذج المعتمد من الدائرة يتضمن التفاصيل المتعلقة بدخله ومصاريفه واعفاءاته والضريبة المستحقة، وقد رتب القانون بعض العقوبات المالية على من يتخلف عن تقديم الإقرار الضريبي ضمن المهلة المعطاة له (أبو نصار، ٢٠٢١). ثانياً: التقدير الإداري: في هذه الطريقة يتم تقدير دخل المكلف الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة الواجب عليه من قبل الجهات الضريبية وليس المكلف نفسه، وذلك من خلال قاعدة البيانات والمعلومات المتوفرة عن الكفيل لدى الجهات الضريبية في حال تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبي بطريقة التقدير الذاتي، وقد يأخذ هذا الأسلوب الصور والأشكال التالية من التقدير الذاتي وهو التقدير بالاستناد إلى أقوال المكلف وسجلاته: في هذه الطريقة يتم تقدير الضريبة المستحقة على المكلف من خلال الاستناد إلى سجلات وأقوال المكلف، حيث يقوم مدقق الضريبة بالإطلاع على دفاتر وسجلات المكلف التي يمتلكها لتقدير دخله والضريبة المستحقة عليه، وفي حال عدم توافرها يقوم بأخذ أقوال المكلف والتي يتم من خلالها التقدير المطلوب. وقد أخذ المشرع الأردني بهذا الأسلوب من التقدير في الأحوال التي لا يلتزم فيها المكلف بتقدير الإقرار الضريبي، فقد نصت الفقرة (أ) من المادة (٣٠) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ على أنه "إذا تخلف المكلف عن تقدير الإقرار الضريبي خلال المدة المحددة في هذا القانون، تقوم الدائرة بإصدار قرار تقدير أولي تحدد فيه قيمة الضريبة المقدرة على المكلف عن الفترة أو الفترات الضريبية المعنية وأي غرامات ومبالغ أخرى متحققة عليه ويبلغ المكلف

إشعاراً خطياً بنتيجة ذلك القرار". ثالثاً التقدير الجزائي: في هذه الطريقة يتم تقدير دخل بعض الفئات من المكلفين بشكل جزائي وبقيمة ثابتة مقطوعة بغض النظر عن دخلهم الفعلي، كفرض ضريبة سنوية مقطوعة وحددت مسبقاً على أصحاب صالونات التجميل والحلاقة مثلاً.

ويرى الباحث أن في هذه الطريقة اجحاف وظلم بحق المكلف والدولة كون القيمة الثابتة والمقطوعة قد تكون أقل أو أكثر من الضريبة المستحقة عليه عند اقتطاع نسبتها من دخله الفعلي. رابعاً: التقدير على أساس المظاهر الخارجية: في هذا الأسلوب تلعب المظاهر الخارجية دوراً في تحديد قيمة الضريبة المستحقة على المكلف، فيتم تقدير الضريبة عليه بالاعتماد على ما يمتلكه من خدم وسيارات ومنازل وما شابه ذلك، وهنا قد يحصل ظلم واجحاف بحق المكلف والدولة.

٢،٢،١ أساليب تقديم الإقرار الضريبي

أجاز القانون في المادة (٢٦) للمكلف أن يقدم الإقرار الضريبي إلى الدائرة شخصياً أو من ينوب عنه أو بإحدى الوسائل التي توافق الدائرة على اعتمادها وفق الشروط والإجراءات التي يحددها النظام ومنها، وكما اجاز نظام الإقرارات والسجلات المحاسبية ونسبة الأرباح رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٥ تقديم الإقرار بإحدى الوسائل التالية (أبو نصار، ٢٠٢١) (البريد المسجل والبنوك التي تعتمدها دائرة ضريبة الدخل أو أي مؤسسة معترف بها من قبل مجلس الوزراء لاداء أنشطة مشغل لبريد عام أو مشغل لبريد خاص، الوسائل الإلكترونية (دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ٢٠٢١).

والجدير بالذكر انه في عام ٢٠١٨ تم اجبار المكلفين على تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً وذلك من خلال موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على شبكة الانترنت. وايضاً أنه في المادة نفسها وفي الفقرة (ب) منها اعتبر تاريخ تقديم الإقرار الضريبي هو تاريخ استلام الإدارة له أو تاريخ الختم البريدي، أو تاريخ استلام البنك أو الكيان المرخص له للإيداع، أيهما أقرب.

٢،٢،٢ وجود خطأ في الإقرار الضريبي

أجازت المادة رقم (٢٧) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ تعديل إقرار الضريبي المقدم للدائرة خلال سنتين من تاريخ تقديمه بزيادة الدخل أو الضريبة أو تخفيض أي منهما، وفي حال يلزم المكلف بدفع الضريبة وغرامة التأخير إن وجدت، باستثناء الإقرار الضريبي الذي صدر بشأنه مذكرة تدقيق أو اقرار بالقبول وفق احكام المادة (٢٨) من هذا القانون أو الإقرار الضريبي الذي سبقت الدائرة المكلف في اكتشاف خطأ فيه ولا يعتبر المكلف بهذه الحالة مرتكباً لمخالفة أو جرم (أبو نصار، ٢٠٢١).

ويلاحظ في هذه المادة انه اعطت الدائرة الفرصة للمكلفين في تعديل اقرارهم خلال مدة سنتين من تقديمها، وان القانون لم يعف المكلف من غرامة التأخير، وفي الوقت الحالي ومن خلال خدمات الحكومة الإلكترونية في دائرة ضريبة الدخل تم اجبار المكلفين والشركات بتقديم الإقرار الضريبي وتسديده إلكترونياً من خلال موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على شبكة الإنترنت.

٢،٢،٣ غرامة التأخير في تقديم الإقرار الضريبي

الزم القانون المكلف تقديم الإقرار الضريبي قبل تاريخ ٤/٣٠ من السنة التي تليها وفي حال تأخر المكلف سوف يترتب عليها غرامات وفرض القانون في المادة رقم (٦٣) ضريبة مضافة على المكلف الذي يتأخر عن تقديم الإقرار الضريبي خلال المواعيد المحددة بموجب احكام القانون وبحد اقصى مائة دينار بالنسبة للشخص الطبيعي، وثلاثمائة دينار للشخص الاعتباري باستثناء الشركات المساهمة الخاصه والشركات المساهمة العامة وألف دينار للشركات المساهمة الخاصة والشركات المساهمة العامة الشركات، وخمسمائة دينار بالنسبة للشركات المساهمة العامة والشركات المساهمة الخاصة (أبو نصار، ٢٠٢١).

في طريقة التقدير الإداري يتم تقدير دخل المكلف الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة الواجب عليه من قبل الجهات الضريبية وليس المكلف نفسه، وذلك من خلال قاعدة البيانات والمعلومات المتوفرة عن الكفيل

لدى الجهات الضريبية في حال تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبي بطريقة التقدير الذاتي قبل تاريخ ٤/٣٠، تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالإجراءات التالية، اصدار قرار تقدير اولي من مقدر ضريبة الدخل على المكلف، وارسال اشعار إلى المكلف، من ضوء التقدير الاولي والاشعار المرسل للمكلف، يتوجب على المكلف تقديم اقرار ضريبي من تاريخ ارسال الاشعار له خلال مدة ثلاثين يوم، وفي حال لم يتم تقديم الإقرار من قبل المكلف يجوز لمصدق ضريبة الدخل اصدار قرار تقدير اداري، ولقد غطت المادة ٣٠ و ٣١ من القانون تعليمات قرار التقدير الاداري لضريبة الدخل رقم ٦ لعام ٢٠١٥ والإجراءات المتعلقة بالتقدير الاداري على النحو التالي (أبو نصار، ٢٠٢١).

المادة ٣٠- أ إذا تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبي خلال المدة المحددة من القانون، تقوم الدائرة باصدار قرار تقدير أولي تحدد في قيمة الضريبة المقدرة على المكلف عن الفترة او الفترات الضريبية المعنية إي غرامات ومبالغ اخرى متحققة عليه ويبلغ المكلف باشعاراً خطياً بنتيجة ذلك القرار، ايضاً يكون المبالغ المطالب بها بموجب الأشعار المنصوص عليها في الفقرة أ من هذه المادة واجبة التحصيل بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ المكلف ويعتبر أي مبلغ محصل منها دفعة على حساب الضريبة النهائية المستحقة عليه ولا يعتبر هذا القرار نهائياً لغايات الاعتراض او الطعن القضائي، ايضاً يعتبر قرار التقدير الأول ملغي حكماً إذا قدم المكلف الإقرار الضريبي عن الفترة او الفترات الضريبية المعنية ودفع الضريبة واي غرامات او مبالغ أخرى مترتبة عليه بموجب ذلك القرار على أن يتم ذلك قبل صدور قرار التقدير الإداري وفق أحكام المادة ٣١ من هذا القانون.

المادة ٣١- أ إذا لم يقدم المكلف إقراراً ضريبياً بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الأشعار الخطي بنتيجة قرار التقدير الأولي فيجوز للمدقق إصدار قرار تقدير اداري بالاستعانة بأي من مصادر المعلومات التي تحددها التعليمات التنفيذية. للمدير او المدقق بناء على طلب خطي من المكلف إصدار قرار التقدير

الإداري وفق أحكام الفقرة أ من هذه المادة دون إصدار قرار تقدير أولي بموجب أحكام المادة ٣٠ من هذا القانون وفق تعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية. يتم تبليغ المكلف اشعار خطية بنتيجة قرار التقدير الإداري ويكون هذا القرار قابل الاعتراض لدى هيئة الاعتراض. يعتبر قرار التقدير الأول ملغى حكماً بإصدار قرار التقدير الإداري.

ويرى الباحث أن في هذه الطريقة اجحاف وظلم بحق المكلف والدولة كون القيمة الثابتة والمقطوعة قد تكون أقل أو أكثر من الضريبة المستحقة عليه عند اقتطاع نسبتها من دخله الفعلي.

٢،٣ الأداء الضريبي

يتناول هذا القسم للحديث عن مفهوم الضريبة وخصائصها، وأنواع الضرائب في الأردن وننظر إلى التهرب الضريبي من خلال تناول مفهومه وأسبابه وأنواعه وما هي العقوبات التي نصت عليها القوانين، وسوف نتناول التحصيل الضريبي وما هي العوامل المؤثرة فيه وما هي طرق التحصيل الضريبي، وأخيراً التطرق إلى برنامج خدمات الحوكمة الإلكترونية في دائرة الضريبة.

٢،٣،١ ماهية الضريبة

تعد الضريبة العنصر الأساسي في دعم خزينة الدولة لتحقيق الاهدافها الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية لذا تناول الكثير من الباحثين تعريف الضريبة منهم القطوانة وعفانة (٢٠٠٨) الضريبة بأنها فرض إلزامي تقوم به فئة من القطاع الخاص لرفد خزينة الدولة بالمال اللازم لإقامة المشاريع التنموية المختلفة. في حين عرفها ياسين (٢٠١٣) على أنها "علاقة تبادلية تعاقدية بين المكلفين والدولة". وعرفت الضريبة على أنها اداة ضريبية تفرضها الدولة إلى المكلفين دون مقابل بقصد تغطية أعبائها المالية والاقتصادية (عيدة واخرون، ٢٠١٩). ويعرفها (غريبي وخضراوي، ٢٠٢٠) بأنها هو اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق اجبار المكلفين على ذلك، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الاقليمية في الدولة

والجماعات المحلية او لصالح الهيئات العمومية الإقليمية. وعرفها ايضاً ابو نصار (٢٠٢١) "مبلغ مالي اجباري تقوم بفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية على المكلف يتم تحصيله بشكل نهائي ودون مقابل وفق قانون أو تشريع محدد.

من هذا التعريف يرى الباحث أن الضريبة يمكن تعريفها: بأنها اقتطاع مالي للدولة من دخول الآخرين وثرواتهم تدفع بشكل جبري لتغطية نفقات الدولة العامة لكي تحقق النفع العام.

٢،٣،٢ خصائص ضريبة الدخل

هناك عدة خصائص لضريبة الدخل (ابو نصار، ٢٠٢١) نوجزها:

أولاً: الوعاء الضريبي الموحد ويقصد به تجميع كل مصادر الدخل للشخص سواء كان طبيعياً أو اختيارياً والخاضعة للضريبة في وعاء واحد لغايات احتساب مقدار ضريبة الدخل المستحق عليه. وقد أخذ المشرع الأردني بهذا المبدأ، ففي المادة رقم (٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ عرف الدخل الإجمالي بأنه "دخل المكلف القائم من جميع مصادر دخله الخاضعة للضريبة، وفي هذا السياق تم تعريف المكلف وفق القانون كل شخص اعتباري أو طبيعي ملزم بدفع الضريبة أو توريدها أو اقتطاعها وفق احكام القانون.

ثانياً: تصنيف المكلفين لغايات احتساب ضريبة الدخل واستكمال الإجراءات المتعلقة بها إلى نوعين هما الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري. فالشخص الاعتباري المقيم بناءً على نص المادة رقم (٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ يشمل كل ما تم إنشاؤه وتسجيله وفقاً للقانون الأردني وله مركز أو فرع في المملكة يمارس الإدارة والسيطرة على عملياته هناك، أو إذا كان مركز إدارته الأساسي أو الفعلي في المملكة، أو إذا كان تمتلك الحكومة أو أي من المؤسسات العامة الرسمية أو المؤسسات العامة نسبة تزيد عن (٥٠٪) من رأس ماله. ومن أمثلة الشخص الاعتباري في قانون ضريبة الدخل الأردني

شركات الأشخاص وشركات الأموال، وعليه يندرج ضمن الأشخاص الاعتباريين كل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة العامة وفروع الشركات الأجنبية الموجودة والمسجلة في الأردن وشركات التضامن. أما الشخص الطبيعي " . وهو يمثل فئة عريضة من المكلفين مثل: الموظفين في القطاع العام والقطاع الخاص وأصحاب المهن الحرة والتجار الذين يمارسون أعمالهم على شكل مؤسسات فردية. ويختلف الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري عند معالجتهم ضريبياً في أمرين هما يتمتع الشخص الطبيعي المقيم بإعفاءات سنوية تنزل من دخلة السنوي تبلغ (١٠٠٠٠) دينار في حال كان اعزب وفي حال كان معيل (متزوج) يحصل على (١٠٠٠٠) دينار أخرى وتنخفض هذه الاعفاءات لسنة (٢٠٢٠) وما تلاها إلى (٩٠٠٠) دينار اعفاء شخصي وإذا كان معيل أيضاً (٩٠٠٠) دينار في حال كان لديه إعالة أضف إلى ذلك اعفاءات مقابل نفقات التعليم والإيجار والعلاج والمراحة على السكن وفوائد قروض الإسكان بحد أقصى يبلغ (٣٠٠٠) دينار لسنة (٢٠١٩) وخمسة الاف دينار لسنة (٢٠٢٠) شريطة توافر مستندات وفواتير بذلك، كل هذه تنزل من دخله السنوي، بينما الشخص الاعتباري لا يتمتع بمثل هذه الاعفاءات، في حين لا يتمتع الشخص الاعتباري بهذه الاعفاءات.

يخضع دخل الشخص الطبيعي الخاضع للضريبة لمعدلات ضريبية تصاعدية، بينما يخضع دخل الشخص الاعتباري الخاضع للضريبة لمعدلات ضريبية ثابتة بغض النظر عن دخله التالية (أبو نصار، ٢٠٢١)، فقد نصت الفقرة أ من المادة (١١) من القانون على ما يلي ٥٪ على كل دينار من (٥٠٠٠) دينار الأولى، ١٠٪ عن كل دينار من (٥٠٠٠) الاف دينار التالية، ١٥٪ عن كل دينار من (٥٠٠٠) دينار التالية، ٢٠٪ عن كل دينار من (٥٠٠٠) دينار التالية، ٢٥٪ عن كل دينار مما تلاها ولغاية (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار اما الفقرة ب من المادة (١١) من القانون فقد نصت على ما يلي تستوفي الضريبة من الدخل الخاضع للضريبة للشخص الاعتباري حسب النسب التالية ٢٠٪ لجميع الاشخاص

الاعتباريين باستثناء ما ورد في البندين (٢) و(٣) من هذه الفقرة، (٢٤٪) اربعة وعشرون بالمائة عن كل دينار لشركات الاتصالات الاساسية وشركات توزيع وتوريد الكهرباء. وشركات تعدين المواد الاساسية، وشركات التأمين وشركات اعادة التأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية والاشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي (٣٥٪) بالمائة للبنوك. ايضاً يشير المشرع الأردني بسنوية الضريبة حيث اخضاع دخل المكلف الخاضع للضريبة والموجب عليه دفع ضريبة مستحقة مرة كل سنة ميلادية (١٢ شهراً) حيث نصت المادة رقم (١٣) في الفقرة (أ) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ على أن احتساب الضريبة المستحقة على المكلف على أساس السنة الميلادية، وعرفت السنة المالية بأنها الفترة المتألفة من اثني عشر شهراً متتالياً والتي يغلق الشخص حساباته في نهايتها، وكذلك عرفت الفترة الضريبية بأنها الفترة التي تحتسب الضريبة على أساسها وفق أحكام هذا القانون مما سبق أن الدخل الخاضع للضريبة وضريبة الدخل وما يرتبط بهما من إجراءات يتم احتسابها وتنفيذها على أساس سنوي باستخدام التقويم الميلادي حيث تبدأ السنة في اليوم الأول منها أي ١/١ وتنتهي في نهاية اليوم الأخير من نفس السنة أي ١٢/٣١ وقد سمح المشرع الأردني في المادة رقم (١٣) في الفقرة (ب) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ بالخروج عن تاريخ بداية ونهاية السنة الميلادية لغايات احتساب ضريبة الدخل وتوريدها، حيث جاء نص المادة كالتالي: "يجوز للمكلف الذي يغلق حساباته في موعد مختلف على نهاية السنة الميلادية أن يحتسب الضريبة على أساس سنته المالية شريطة إشعار الدائرة المسبق بذلك. وهناك بعض الحالات الخاصة التي قد تكون مدة الفترة الضريبية أقل أو أكثر من سنة ميلادية، فأجاز المشرع ذلك في المادة رقم (١٣) في الفقرة (ج) حيث جاء نصها كالتالي يحتسب المكلف الذي بدأ بممارسة نشاطه خلال النصف الأول من السنة الميلادية الضريبة عن الفترة الواقعة بين بداية ممارسة النشاط ونهاية السنة الميلادية. يجوز للمكلف الذي بدأ بممارسة نشاطه خلال النصف الثاني

من السنة الميلادية أن يحتسب الضريبة عن الفترة الواقعة بين بداية ممارسة النشاط ونهاية السنة الميلادية التالية، رابعاً مبدأ التبعية الاقتصادية أخذ المشرع الأردني بهذا المبدأ وذلك بإعفاء بعض الدخل واخضاع بعضها الآخر والمتحققة في المملكة لأي شخص بغض النظر عن جنسية صاحب العمل، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة (٣) "يخضع للضريبة أي دخل يتأتى في المملكة لأي شخص أو يجنيه منها بغض النظر عن مكان الوفاء، فيعتبر أي مستخدم أو مستثمر اجنبي يعامل دخلة في الاردن لغايات قانون ضريبة الدخل نفسه معاملة المكلف الأردني وبناء على مبدء التبعية فقد منح المشرع الاردني الاعفاءات السنوية للشخص المقيم في الاردن سواء كان اردني او اجنبي بما في ذلك الدخل التالية (الدخل المتأتي من نشاط الأعمال، الفوائد والعمولات والخصميات وفروقات العملة وأرباح الودائع والأرباح المتأتية من البنوك وغيرها من الأشخاص الاعتبارية المقيمة، الإتاوات، الدخل من بيع البضائع سواء تم بيعها في المملكة أو تصديرها منها، الدخل من بيع أو تأجير منقولات واقعة في المملكة، الدخل من تأجير عقارات واقعة في المملكة والدخل من الخلوو.

الدخل من بيع أو تأجير الأصول المعنوية الموجودة في المملكة بما في ذلك الشهرة، الدخل من أقساط التأمين المستحقة بموجب اتفاقات التأمين وإعادة التأمين للاخطار داخل المملكة، الدخل من خدمات الاتصالات بجميع صورها بما في ذلك الاتصالات الدولية، الدخل من النقل داخل المملكة وبين المملكة وأي دولة أخرى، الدخل الناجم عن إعادة التصدير، بدل الخدمة الذي يجنيه الشخص غير المقيم من المملكة والناشئ عن خدمة قدمها لأي شخص إذا تمت مزاولة العمل أو النشاط المتعلق بذلك البديل في المملكة أو إذا تم استخدام مخرجات هذه الخدمة داخلها، الدخل من أرباح الجوائز واليانصيب إذا زاد مقدار أو قيمة كل منها على ألف دينار سواء كانت نقدية أو عينية، الدخل الناجم عن أي عقد في المملكة كأرباح الوكالات التجارية وما مائلها سواء كان مصدره داخل المملكة أو خارجها، أي دخل آخر

لم يتم إعفاؤه بمقتضى أحكام هذا القانون وبذلك أن دخل أي مستخدم أو مستثمر أجنبي في الأردن لغايات قانون ضريبة الدخل يعامل نفس معاملة المكلف الأردني، وزيادة في التأكيد على مبدأ التبعية الاقتصادية فإن القانون سمح بمنح الإعفاءات السنوية للشخص الطبيعي الأردني المقيم وغير الأردني المقيم شريطة أن يكون المعال مقيماً في الأردن.

ايضاً اخضاع الضريبة للدخول المتحققة في الأردن إن السمة العامة في عملية اخضاع الدخل المتحققة خارج المملكة، وبالتالي فإن الدخل المتحققة للأردنيين العاملين خارج المملكة تكون معفاة من ضريبة الدخل في الأردن، وهذا ينطبق على الدخل المتحقق خارج الأردن والمتأتي من الوظيفة والمهن الحرة والتجارة وغيرها، وخروجاً عن هذه القاعدة ومحاوله الحد من هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات إلى خارج المملكة، فقد أخضع المشرع الأردني بعض الدخل المتأتية من خارج الأردن إلى ضريبة الدخل في الأردن، فقد أشارت المادة رقم (٣) في الفقرة رقم (ج) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ إلى أنه يتم اخضاع الدخل الصافي الذي يتحقق للشخص المقيم من أي مصدر خارج المملكة شريطة أن يكون قد نشأ عن أموال أو ودائع من المملكة.

ايضاً تبني أساس الاستحقاق المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية: تبني المشرع الأردني هذا المبدأ، فقد جاءت المادة رقم (١٤) في الفقرة (أ) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ على أن تؤكد أنه: "مع مراعاة أي نص آخر ورد في هذا القانون، يحتسب دخل المكلف لغايات الضريبة على أساس الاستحقاق المحاسبي". وفي ضوء ذلك فإن تبني المشرع الأردني لهذا المبدأ قد تماشى مع معايير المحاسبة الدولية في الاعتراف بالإيرادات عند تحققها وليس عند قبضها كما يعترف بالمصاريف عند استحقاقها على المنشأة وليس عند دفعها.

بينما في الفقرة (ب) من نفس المادة (١٤) فقد أجازت لشريحة محدودة من المكلفين استخدام الأساس النقدي في الاعتراف بالإيراد وذلك تسهياً على هذه الفئات حيث جاء نصها كالتالي: "يحق للشخص الطبيعي المتأني دخله من المهنة أو الحرفة أن يحتسب الضريبة على الأساس النقدي وفقاً للتعليمات التنفيذية التي تصدر لهذه الغاية". وأشارت المادة رقم ٢٣ في الفقرة (أ) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ على أن: "يلتزم المكلف بتنظيم السجلات والمستندات والبيانات المالية اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة عليه شريطة أن تكون معدة وفق معايير المحاسبة الدولية ومدققة ومصادقا عليها من محاسب قانوني وبالأحفاظ. ومن الملاحظة انه يوجد بعض النصوص في القانون لا تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية مثل اعفاء بعض الدخول من الخضوع للضريبة رغم انها تعتبر إيرادات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية من الأمثلة (أرباح الأسهم (إيرادات توزيعات الأسهم، بعض الأرباح الراس مالية الناتجة عن بيع بعض الأصول الراس مالية مثل الأراض والعقار).

٣،٣،٢ أنواع الضرائب في الأردن

تعتمد الدولة في سبيل الحصول على إيراداتها من الضرائب على فرض العديد من انواع الضرائب وهناك بعض تصنيفات مختلفة من الضرائب أهمها: الضرائب المتعدده والضرائب الموحدة، والضرائب الشخصية والضرائب على الاموال، والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة (ابو نصار، ٢٠٢١)

اولاً: الضرائب الموحدة والضرائب المتعددة تعتمد الدولة في فرض الضرائب على احد النظم منها الضرائب الموحدة، والنظام المتعدد ففي النظام الموحد تلجأ الدولة لفرض نوع رئيسي من الضرائب وبجانب اخر يكون هناك عدد قليل ومحدود من الضرائب الاخرى قليلة الأهمية، مثال على ذلك تعتمد الدول بشكل اساسي على فرض ضريبة الدخل لما لها أهمية كبيرة في زيادة متحصلات الدولة من الضريبة لما لها قدرة على التمييز بين المكلفين ومراعاة للظروف الاقتصادية والاجتماعية لهم، ومن جانبه تلجأ

الدولة إلى فرض ضرائب أخرى مثل ضريبة العقارات أو التراكات بحيث تكون هذه الضرائب متحصلاًتها محدوده وضئيلة مقارنة مع ضريبة الدخل.

ثانياً: الضرائب الشخصية والضرائب على الأموال حيث هذا الضرائب تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشخص بحيث تقدم اعفاءات فهناك اعفاءات للشخص المتزوج والشخص الاعزب، وعدد افراد العائلة، وإذا كان يملك بيت او مستاجر، ومستوى دخلة، ام الضرائب على الاموال فانها تاخذ من الدخل او المادة الخاضعة للضريبة دون مراعاة ظروف المكلف الاجتماعية او الاقتصادية، مثال على ذلك الضرائب الجمركية على السيارات وملابس والهواتف وغيرها وايضاً الضريبة على المبيعات حيث تفرض هذه الضرائب على جميع مواطني الدولة بغض النظر عن مستوى دخولهم او حالتهم الاجتماعية.

ثالثاً: الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة هي الضريبة التي يقع عبؤها الضريبي على الافرد بطريقة غير مباشرة، ومن الأمثلة عليها:

أ- الرسوم الجمركية: هي ضريبة مفروضة على السلع التي تجتاز الحدود سواء تم الحد استيرادها أو تصديرها،

ب- رسوم الإنتاج وهي رسوم تفرضها الدولة على بعض المنتجات المحلية لزيادة الموارد المالية أو من إنتاج بعض السلع الأخرى التي قد ينتج عنها مضار أخلاقية أو صحية كالمشروبات الروحية والسجائر سعياً للإقلال من الطلب عليها.

ج- ضريبة الدمغة (رسوم الطوابع) هي ضريبة غير مباشرة وغير شخصية من الدرجة الأولى، والمدين بها: هو كل شخص يتداخل أو يشترك في وجود أو تداول الأشياء الخاضعة لها، ومن الامثلة عليها رسوم الطوابع على ترخيص المركبات وطلبات الالتحاق بالجامعة وغيرها.

د- رسوم التداول (التسجيل) وهي الرسوم الواجبة بناء على التداول القانوني للأموال غير المنقولة،

مثل: رسوم تسجيل السيارات والعقارات وغيرها ضريبة المبيعات تعرف بأنها ضريبة استهلاك

يدفعها المستهلك النهائي عند دفعه لشراء سلعة أو أداء خدمة ويقوم التاجر بتحصيلها منه

وتوريدها لدائرة الضريبة ضمن مواعيد محددة (الرفاعي، ٢٠١٧).

٢،٣،٤ مفهوم التهرب الضريبي

يعتبر التهرب الضريبي من أكبر المشكلات التي واجهها النظام الضريبي، والذي نتج عن خلل في

طريقة تصميم النظام الضريبي. نظرًا لأن التهرب قد يتخذ العديد من الأشكال المختلفة ويلزم تحديده،

فقد عرف عبد الواحد (٢٠٠٥) التهرب الضريبي بأنه قيام المكلفين بخداع القانون وخرقه لتجنب دفع

الضريبة يمكن أن يحدث التهرب خلال عملية تحديد القاعدة الضريبية عن طريق إخفاء جزء من المواد

الخاضعة للضريبة أو تقديم إقرار خاطئ. وقد عرف Alm (٢٠١١) التهرب الضريبي بأنه لجوء بعض

المكلفين على اتخاذ إجراءات غير قانونية بشكل متعمد لتخفيض التزامهم الضريبية المفروضة عليهم عن

طريق المبالغة في الاعفاءات أو الاستقطاعات والائتمانات الضريبية أو عن طريق تقليل دخلهم، ولذلك

يحدث التهرب الضريبي عندما لا يلتزم الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات بمسؤولياتهم الضريبية تجاه الدولة.

وذكر العلي (٢٠١١) ان التهرب الضريبي ظاهرة يحاول بها المكلف عدم دفع الضريبة جزئياً أو كلياً

ويعتبر تعريف التهرب الضريبي والتجنب الضريبي أمرًا مهمًا لأنه يميز بين الإجراءات القانونية وغير

القانونية التي يتخذها الشخص.

كما عرف الربيعي ورشيد (٢٠١٣) التهرب الضريبي على أنه قيام المكلفين بعملية احتيالية هدفها تقليل

الضريبة أو إخفائها وعدم دفعه الضريبة كلياً أو جزئياً يعتبر مخالفاً للقانون الضريبي. وللتهرب الضريبي آثارا

سلبية متنوعة حيث يؤدي إلى انخفاض في إيرادات الدولة بدرجة كبيرة، ومن ثم يشجع الاقتصاد الخفي

الذي تشتق منه حالات عدم المساواة في الاقتصاد انطلاقاً من آثار التهرب الضريبي السلبية (Damayanti et al، ٢٠١٥). في حين عرفها سلطان وعبد (٢٠١٥) بأنه لجوء المكلف إلى عملية الاحتيال والغش بهدف تقليل مبلغها أو اخفائها مما يؤدي إلى تخفيف الوعاء الضريبي المترتب عليه. وقد عرفها قانون ضريبة الدخل (٢٠١٨) بأنه استعمال اساليب احتيالية تنطوي على غش أو خداع أو تزوير أو اخفاء البيانات أو تقديم بيانات وهمية أو المشاركة في اي منها قصداً بهدف عدم دفع الضريبة أو التصريح عنها كلياً أو جزئياً أو تخفيضها وفق ما هو محدد من هذا القانون.

من جانب اخر عرفها خيزي (٢٠١٨) هو عدم قيام المكلف بتسديد التزاماته أتجاه دوائر ضريبة الدخل بالاستعانة بطرق غير مشروعة واستخدام ثغرات قانونية مما يؤثر على الإيرادات الضريبية للدولة. وعرفت ايضاً بأنه قيام المكلف بالهروب من دفع الضريبة وبمحاولة التملص من الدفع جزئياً أو كلياً قبل التاريخ المحدد للدفع وذلك بالاستعانة بطرق غير مشروعة واستخدام ثغرات قانونية مما يثر على الإيرادات الضريبية للدولة (بن عودة وآخرون، ٢٠١٩). يقصد بالتهرب الضريبي قيام المكلف ببعض الأفعال أو الاعمال المخالفة للقانون والتي من شأنها تخفيف مقدار الضريبة المستحقة عليه (ابو نصار، ٢٠٢١).

ويرى الباحث من خلال التعريفات السابقة ان التهرب الضريبي هو قيام المكلف باستغلال الثغرات القانونية واتباع اساليب احتيالية والغش والتي من شأنها تخفيف الضريبة عليها.

٢،٣،٥ أسباب التهرب الضريبي

يمكن تصنيف الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التهرب الضريبي إلى جملة من الأسباب:

أولاً: الأسباب الأخلاقية ويقصد بهذا المصطلح مدى توفر درجة من الوعي الثقافي والمستوى الأخلاقي لدى شرائح المجتمع، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً أدى إلى شعور الأفراد بحجم المسؤوليات الواقعة عليهم تجاه الدولة التي يعيشون فيها، ومدى وجوب تحقيق المصلحة العامة للحفاظ على كيان الدولة

والرقي بها وتقدمها، بل ومساعدتها في توفير الرفاه الاجتماعي وتقديم أفضل الخدمات لكل شرائح المجتمع، كل ذلك لا يتأتى إلا من خلال شعور الفرد بواجبه تجاه الدولة من خلال قبوله بأداء الضريبة المفروضة عليه من قبل الدولة (وهبة، ٢٠١٠).

ثانياً: الأسباب التشريعية إن الصياغة القانونية للإجراءات والقوانين الواجب على المكلف اتباعها لإيفاد خزينة الدولة بالمبالغ المستحقة عليه ضريبياً له أكبر الأثر في منع لجوء المكلف للتهرب ضريبياً، فكلما كانت الصياغة واضحة وغير معقدة كان أفضل للمكلف، فعندما تكون صياغة القانون ضعيفة، يؤدي إلى لجوء المكلف إلى ثغرات للكشف عن وسائل للتهرب من التزامه الضريبي، وعدم قناعتته بالضريبة المفروضة عليه، كما أن التفاوت في الشرائح التصاعدية والمغلاة في معدل الضريبة يدعون إلى التهرب بغية الانتقال من شريحة معدل الضريبة فيها مرتفع إلى شريحة أخرى معدل الضريبة فيها أقل (سعدون، ٢٠١٦).

ثالثاً: الأسباب الإدارية تتمثل مهام الإدارة الضريبية (السلطة التنفيذية) بأنها تتحمل المسؤولية في وضع القوانين وتطبيقه نحو المسار الصحيح، كما ان الإدارة الضريبية وحسن صلتها المباشر العملي للواقع الضريبي فيها مسؤولة عن وضع اقتراحات تشريعات وتعديلات ضريبية، وهذا يتناغم مع الجانب العملي والنظري، وان ضعف الإدارة عن اكتشاف حالات التهرب الضريبي يشجع المكلفين على حالات التهرب وذلك لوصولهم إلى درجة التأكد من عدم اكتشافهم (عبد، ٢٠١٣).

رابعاً: الأسباب الاقتصادية تلعب الظروف الاقتصادية عاملاً مهماً ومؤثراً في التهرب الضريبي، حيث وجد أن نسبة التهرب الضريبي تزداد في الأزمات الاقتصادية وتقل في أوقات الرخاء والازدهار، ويؤدي

التهرب الضريبي إلى اثار خطيرة على اقتصاد الدولة، حيث انه يقلل الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تغطية مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والمالية (سعدون، ٢٠١٧).

وتشير دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني (٢٠١٤) إلى أن أسباب التهرب الضريبي التعديلات المتكررة التي يتم ادخالها على نصوص قوانين الضريبة أدى إلى تعقد النظام الضريبي وعدم استقراره مما نتج عنه صعوبة فهم النصوص القانونية المتعلقة بالضريبة والالتزام بها، وبالتالي تشجيع المكلفين للتهرب من دفع الضريبة. أيضاً عدم تشديد عقوبة التهرب على المكلفين، الأمر الذي أدى إلى تكرار لجوء المكلفين للتهرب الضريبي وعدم ردهم، حيث يقومون بعملية موازنة بين العقوبة الواجبة عليهم وبين الأموال المتحصلة نتيجة تهربهم، فيجد المتهرب أن الحصيلة عند التهرب أكبر من العقوبة وبالتالي يستمر في هذه العملية. أيضاً عدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات كافية عن قطاعات معينة في الدولة كقطاع الأطباء والمهندسين وغيرهم من المهنيين. أيضاً من أسباب التهرب ضعف المراقبة والكفاءة لدى أجهزة التحقيق وعدم اهتمام الإصلاحات الضريبية بتطوير الموارد البشرية من مدققين ومحاسبين ومراجعين، وذلك لرفع كفاءة المنظومة الضريبية مما سهل من عمليات التهرب الضريبي.

وبين مسمش وآخرون (٢٠٢٠) بأنه يمكن حصر اسباب التهرب الضريبي الى أسباب تقنية تكمن في تعقد النصوص التشريعية في النظام الضريبي الجزائري وعدم فهم المكلف بهذه النصوص والتشريعات ولذلك دعت الوكالات الدولية إلى ضرورة التخفيف من هذه الإجراءات وتبسيطها لفهم المكلف، أسباب سياسية وتتكون من استخدام الإيرادات الضريبي في تمويل اقتصاد الدولة والتي بدورها تساعد على الاستقرار السياسي للدولة. أسباب إقتصادية والتي بدورها دخل النظام الجزائري بوضع تعديلات قانونية مالية مختلفة اولها كان في التسعينات ثم تلاها مرحلة الانعاش الاقتصادي.

٦، ٣، ٢ أنواع التجنب الضريبي

يقسم التجنب الضريبي إلى أنواع عديدة منها:

أولاً: التجنب الضريبي القانوني وهو استغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية للتهرب ضريبياً من دفع المبالغ المستحقة عليه عن طريق عدم تحقيق الضريبة المفروضة عليه بصورة صحيحة وعدم الالتزام بدفعها، أي أن الشخص في هذه الحالة يتخلص من التزامه الضريبي، ويعرف التجنب الضريبي القانوني بأنه "سرقة بأي شكل من الأشكال، كلياً أو جزئياً من الضرائب والرسوم والمبالغ الأخرى المستحقة لميزانية الدولة، والميزانيات المحلية، والتأمين الاجتماعي الحكومي، والصناديق الخاصة خارج الموازنة من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين" أو كسب الدخل الخاضع للضريبة (Emilia، ٢٠١٥).

ثانياً: التجنب غير القانوني وهو مخالفة المكلف بدفع الضريبة المستحقة عليه ضمن الأحكام القانونية بوسائل غش واحتيال صريحة ومقصودة يعاقب عليها القانون للتخلص من دفع الضريبة، ويصعب تحديد الطرق التي يلجأ إليها المكلف في ذلك، إلا أنها قد تتمثل في التقليل من دخوله الخاضعة للضريبة، أو إخفاؤها وما إلى ذلك من طرق وأساليب أخرى (Mansor & Gurama، ٢٠١٦).

يقسم التجنب الضريبي إلى التجنب الضريبي المحاسبي وفي هذه الحالة يقدم المكلف وثائق مزيفة عن سجلاته المحاسبية من أجل خفض الإيرادات وزيادة التكاليف وبالتالي خفض الدخل الخاضع للاقتطاع الضريبي والتزاماته الضريبية في الميزانية العمومية. أيضاً التجنب الضريبي التقليدي هذا النوع من التجنب يقصد به سرقة جزئية مما يترتب على المكلف من ضريبة نتيجة فشل في إنتاج وثائق يتطلبها قانون الضريبة أو إعداد وثائق تحتوي على بيانات غير صحيحة تشمل عمليات مثل زيادة الإنفاق غير القانوني وغير المبرر والمعتمد عن طريق خفض الدخل الخاضع للضريبة من خلال إيصالات نقدية دون فاتورة إنتاج، أو متابعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المدفوعة عن طريق سري (Adebisi & Gbegi، ٢٠١٣).

ويرى الباحث أن جميع أنواع التهرب الضريبي له أثر سلبي يؤثر على اقتصاد الدولة بغض النظر عن مسمياته، حيث يؤدي غياب الثقافة والوعي الأخلاقي إلى التهرب الضريبي والذي يقود إلى ايفاء كل فرد من أفراد المجتمع بالتزاماته تجاه الدولة لتحقيق المنفعة العامة للجميع والرفي والنهوض بالدولة.

٢،٣،٧ عقوبة التهرب الضريبي

تلجأ بعض الدول إلى تطبيق عقوبات مختلفة للحد من التهرب الضريبي، كالغرامات المالية وعقوبة السجن، وفي بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يعتبر التهرب الضريبي جريمة يفقد الشخص بها الحق بالترشح على مناصب مهمة في الدولة ام في الاردن فقد عالج المشرع الاردني التهرب الضريبي في "المادة (٦٦) من القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ حيث اعتبر القانون ان التهرب الضريبي وفي المادة (٢) بانه استعمال اساليب احتيالية تنطوي على غش او خداع او تزوير او اخفاء البيانات او تقديم بيانات وهمية او المشاركة في اي منها قصداً بهدف عدم دفع الضريبة او التصريح عنها كلياً او جزئياً او تخفيضها وفق ما هو محدد من هذا القانون, وفرض المشرع الاردني من القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ (المادة ٦٦ الفقرة أ) غرامة تعويضية تعادل مثل الفرق الضريبي كل من قام بالتهرب الضريبي أو حاول التهرب أو ساعد أو حرض غيره على التهرب من الضريبة بأن أتى بأي فعل من الافعال قدم الإقرار الضريبي بالإستناد إلى سجلات او مستندات مصطنعة او ضمنه بيانات تخالف ما هو ثابت في السجلات او المستندات التي اخفاها مع علمه بذلك.

ايضاً من عقوبات القانون الأردني في حال قدم المكلف الإقرار الضريبي على أساس عدم وجود سجلات او مستندات وضمن بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من سجلات او مستندات اخفيها، أتلف قصداً السجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل انقضاء المدة المحددة للاحتفاظ بها وفقاً أحكام هذا

القانون، غير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لايهام الدائرة بقلة الأرباح أو زيادة الخسارة، او اخفى نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة، اقتطاع مقدار الضريبة وفقاً أحكام هذا القانون ولم يوردها للدائرة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ دفعها، لم يصدر فاتورة أصولية.

واشارت الفقرة ب من المادة ٦٦ من القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٨ أنه في حال تكرار ارتكاب أي من الأفعال السبعة المحددة أعلى تفرض على المكلف بالإضافة الغرامة المالية (غرامه تعويض يتعادل مثل الفرق الضريبي) العقوبات التالية الحبس مدة لا تقل عن أربعة أشهر ولا تزيد عن سنة واحدة في ارتكاب أي من الجرائم للمرة الثانية، الحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن سنتين في حال ارتكاب أي من الجرائم للمرة الثالثة، الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن ثلاث سنوات في حال ارتكاب أي من الجرائم للمرة الرابعة وما يليها". (ابو نصار، ٢٠٢١)

٢،٣،٨ عقد المصالحة في جرائم التهرب الضريبي

أجازت المادة رقم (٥٦) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ للمدير عقد المصالحة في جرائم التهرب من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون مقابل دفع الضريبة وغرامات التأخير المستحقة وما يستحق من التعويض القانون وفق أحكام هذا القانون ويترتب على المصالحة سقوط الدعوى الجزائية ووقف السير بإجراءاتها وإلغاء جميع ما يترتب على ذلك من آثار (قانون ضريبة الدخل، ٢٠١٨).

٢،٣،٩ الأفعال التي تعتبر تهرباً ضريبياً

جاءت المادة رقم (٥٥) من قانون ضريبة الدخل رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٨ لتحديد الأفعال التي يتم اعتبارها تهرباً ضريبياً، فقد نصت الفقرة (أ) من المادة نفسها على ما يلي (تقديم الإقرار الضريبي بالاستناد إلى سجلات أو مستندات مصطنعة أو تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت في السجلات أو المستندات التي أخفاها مع علمه بذلك، تقديم الإقرار الضريبي على أساس عدم وجود سجلات أو

مستندات وتضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من سجلات أو مستندات أخفاها، الاتلاف قصداً للسجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل انقضاء المدة المحددة للاحتفاظ بهم وفق أحكام هذا القانون، اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام الدائرة بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر، اخفاء نشاط أو جزءاً منه مما يخضع للضريبة (قانون ضريبة الدخل، ٢٠١٨)

٢،٣،١٠ مفهوم التحصيل الضريبي

عرف التحصيل الضريبي بأنه مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تؤدي إلى تحويل العبء الضريبي للمكلف إلى الخزينة العامة، بناءً على الأسس واللوائح القانونية والضريبية، وعندها يصبح الارتباط بين الضريبة ودفع الضرائب مباشرة (ناشد، ٢٠٠٨). بالإضافة إلى ذلك، يتم وصفها يعتبر التحصيل الضريبي هدفاً من أهداف الإدارة الضريبية التي يسعى من خلالها جباية الأموال من المكلفين الخاضعين لها، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين لتزويد خزينة الدولة العامة بالأموال اللازمة لتحقيق رفاهية المجتمع من خلال تنفيذ المشاريع العامة الخدمية، وتحصيل الضريبة مصطلح يقصد به جميع الأنشطة التي تطلع بها الإدارة الضريبية من سن للقوانين والأنظمة الضريبية ووضعها محل التنفيذ وجمع المتحصلات الضريبية وتوريدها إلى الخزينة العامة للدولة (شاطر والحفاجي، ٢٠١٧).

وأشار الرفاعي (٢٠١٧) أن فرض الضرائب بكافة أشكالها هي ضرورة ملحة اقتضتها قيام الدولة المدنية التي تطورت وظائفها من الدولة الحارسة إلى دورها الريادي في ميادين الخدمات العامة من نشر التعليم والرعاية الصحية وزيادة أسباب الرفاه الاجتماعي من خلال دخولها كطرف في الحياة الاقتصادية التي تبحث عن مصادر تمويل لأنشطة الدولة المتنوعة والإنفاق على المؤسسات والدوائر والمرافق العامة التي تعتبر من أسس وجودها واستمرارها والعمل على تطوير أركانها المختلفة. في حين يعتبر التحصيل الضريبي العنصر الأساسي من أهداف السلطة الضريبية، التي تسعى إلى الحصول على الامول من المكلفين وتزويد

خزينة الدولة بالاموال وذلك لتحقيق اهدافها الاقتصادية والترفيهية والخدمية للمجتمع (شاطر وإسماعيل،

٢٠١٨).

١١، ٣، ٢ العوامل المؤثرة سلباً على التحصيل الضريبي

هنالك عدة عوامل مؤثرة في التحصيل الضريبي ومنها التهرب الضريبي وهو أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في التحصيل الضريبي ويقصد به لجوء المكلف إلى طرق من الاحتيال والغش للتخلص من الضريبة أو تقليل المبلغ الواجب دفعه من قبله ودون نقل عبئها إلى شخص غيره، ويتم ذلك إما بإنكار وجود أساس ضريبي أو الكشف عن رقم أقل من القيمة الحقيقية لقاعدته الضريبية (رمضان، ٢٠٠٢).

في حين يعتبر الوعي الضريبي لدى المكلفين في مدى إدراكهم لأهمية مشاركتهم في تحمل الأعباء العامة عن الدولة وتشجيعهم على الإفصاح عن مصادر دخلهم وذلك خلال دفع الضرائب المترتبة عليهم (سعدون، ٢٠١٦).

يعد توافر المعلومات الضريبية الكمية والنوعية أحد المتغيرات المؤثرة في عملية ربط وتحصيل الضريبة وتأثيرها على النتيجة الضريبية وتقييد التهرب الضريبي. دافعي الضرائب والبيانات والمعلومات الناتجة عن إجراءات المحاسبة الضريبية مع دافعي الضرائب المرتبطين ببعضهم البعض عن طريق العقود والمعلومات الاقتصادية لمجموعة متنوعة من الأنشطة المعفاة من الضرائب الحكومية) التي تحتوي على معلومات عن العقود المبرمة مع التجار والمعالجات والمقاولين، وكذلك عمليات الشراء والمبيعات، وكذلك الموافقات الجمركية للاستيراد والتصدير. الإدارة تعتبر إدارة الضرائب مسؤولة عن ربط الضرائب وتحصيلها وفرضها بشكل صحيح، فضلاً عن تقليل التهرب الضريبي. بما أن هذه المعلومات تساعد إدارة الضرائب في تحديد الدخل الحقيقي للمكلف واحتساب القاعدة الضريبية بشكل صحيح من خلال تحديد الأخطاء

والمخالفات الضريبية وتحميل دافعي الضرائب المسؤولية عن جميع مصادر الدخل، فإن أرباح الضرائب تزيد (سلطان وعبد، ٢٠١٥).

١٢، ٣، ٢ طرق التحصيل الضريبي

بعد عملية احتساب الضريبة تأتي مرحلة التحصيل وتوريد الضريبة لخزينة الدولة، والتي تعتبر من أهم المراحل، وهناك عدة طرق للتحصيل، من أهمها:

أولاً: التحصيل من المنبع حيث تضمن الدولة التحصيل الفوري لمبلغ الضريبة لأن الضريبة يتم تحصيلها من دافع الضرائب في وقت التحقق من الدخل وقبل تسليم قيمة الدخل إليه، ويطلب من صاحب العمل أو من يدفع الدخل إلى المكلفين استقطاع الضريبة المستحقة من المبلغ المدفوع ثم دفعها للمصالح الضريبية المختصة. تستخدم البلدان هذه الاستراتيجية لمنع التهرب الضريبي أو الدفع المؤجل من قبل بعض دافعي الضرائب. في معظم الظروف، تساعد هذه الاستراتيجية في الحد من تلاعب دافعي الضرائب بقيمة الدخل، وقد قام المشرع الأردني بتطبيق هذا الأسلوب على عدة مصادر من الدخل نذكر منها: الرواتب والأجور والمكافآت التي تدفع لموظفي القطاع العام والخاص، الدخل لغير المقيم، وأرباح الجوائز واليانصيب النقدية والعينية التي يتجاوز قيمتها أو مقدارها منها ألف دينار، حيث جاء في نص المادة رقم (١٢) في الفقرة (أ) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ ما يلي: "يتم اقتطاع الضريبة فيما يتعلق بالدخول المبينة تالياً من المصدر من قبل من يدفعها وفق النسب المحددة إزاء كل منها، ومن تلك الدخول (الدخل من بدل خدمة مقيم يقدم لمقيم آخر بنسبة ٥٪)، الدخل من الجوائز وأرباح اليانصيب التي تزيد على ألف دينار محسوبة بنسبة (١٥ بالمائة). يجب على الشخص المطالب بالاقتطاع وفقاً للتشريع إعادة المبالغ المقطوعة إلى الدائرة في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ دفعها أو استحقاقها، وفقاً للفقرة (ج) من نفس المادة (أبو نصار، ٢٠٢١).

ثانياً: التحصيل بعد تحقق الدخل واستلامه من قبل المكلف: في هذه الطريقة يتم تحصيل الضريبة من المكلف نفسه بعد أن يتحقق دخله أو أن يستلمه، وتقوم الدولة بتحديد الوقت والطريقة والجهة المستلمة لقيمة الضريبة للمكلفين.

أما المشرع الأردني فقد أخذ بهذه الطريقة للتحصيل من المكلفين الذين يقوم مصدر دخلهم على مصادر تختلف عن مصادر الرواتب الأجور مثل أصحاب المهن الحرة والشركات والتجار، حيث جاءت المادة رقم (١٧) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ نصت على ما يلي:

- يلتزم كل شخص له مصدر دخل أو أكثر خاضع للضريبة بتقديم الإقرار الضريبي وفق النموذج المعتمد لدى الدائرة حتى نهاية الشهر الرابع التالي لانتهاء الفترة الضريبية،

- يلتزم الورثة أو من يمثلهم بتقديم إقرار ضريبي عن المتوفى خلال تسعين يوماً من تاريخ الوفاة،

- يلتزم الوالي والوصي والقيم والمصفي ووكيل الإفلاس بتقديم الإقرار الضريبي عن من يمثله،

- يجوز للأزواج من لهم مصادر دخل خاضعة للضريبة أن يقدموا إقراراً ضريبياً مشتركاً بموافقتهم، يتم

إعفاء فئات معينة من تقديم الإقرارات الضريبية وفق نظام يصدر لهذه الغاية.

وقد رتب القانون غرامة تأخير على الأشخاص في حال عدم دفع الضريبة أو توريدها في المواعيد المحددة بنسبة أربعة بالألف من قيمة الضريبة المستحقة أو أي مبالغ يتوجب اقتطاعها أو توريدها وذلك عن كل أسبوع تأخير أو أي جزء منه.

ثالثاً: التحصيل مقدماً: أما هذه الطريقة فإن المكلف من خلالها يقوم بدفع دفعة مقدمة قبل تحقيق الإيراد كدفعة تحت الحساب ثم يقوم بتقدير الضريبة السنوية بنهاية العام ويسدد باقي الحساب المستحق

عليه من رصيد الضريبة في حالة كان المبلغ المدفوع مقدماً أقل، أما في حال كان أكثر فإنه يرد له المبلغ الزائد، ولقد تناول المشرع الأردني بهذه الطريقة، في المادة رقم (١٩) في الفقرة (أ) من قانون ضريبة الدخل رقم رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ والتي جاء فيها "يلزم المستورد بأن يدفع على حساب الضريبة ما نسبته (٢٪) من قيمة مستورده على أن تستوفيها دائرة الجمارك وتوردها للدائرة وللمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير، استثناء أنواع معينة من المستوردات أو فئات معينة من المكلفين من أحكام هذه الفقرة".

كما أُلزم القانون في الفقرة (ب) من نفس المادة المكلف الذي يمارس أنشطة أعمال وتجاوز دخله الإجمالي من هذه الأنشطة في الفترة الضريبية السابقة ١ مليون دينار بتوريد دفعات مقدمة تبلغ ٤٠٪ من الضريبة المستحقة عليها.

١، ٤، ٢ مفهوم نظم المعلومات الضريبية المحوسبة

عرف Hurt (٢٠٠٨). نظم المعلومات الضريبية المحوسبة بأنها عبارة عن مجموعة من الأنشطة والوثائق المترابطة والمصممة تكنولوجياً لجمع البيانات وتشغيلها وإنتاج المعلومات لتقديمها إلى مجموعة متنوعة من متخذي القرارات في المنظمة وخارجها. وعرفت أيضاً بأنها عبارة عن نظام قائم بذاته يتكون من عدة نظم فرعية تتربط وتتبادل مع بعضها بصورة متناسقة لتوفير المعلومات المفيدة للإدارة لكي تحقق أهدافها (شاكر والخفاجي، ٢٠١٧). إضافةً إلى ذلك، عرفت على أنها أحد مكونات تنظيم اداري، مهمته جمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الكلية لمساعدة كل من الأطراف الداخلية والخارجية لهذا التنظيم في اتخاذ القرار المناسب (جمعة وآخرون، ٢٠١٦).

بعد الإطلاع على التعريفات السابقة يمكن للباحث تلخيص تعريف نظم المعلومات المحوسبة على أنها مجموعة من الإجراءات والأنشطة والتي من مهمتها القيام بجمع البيانات ومعالجتها لتحويلها إلى معلومات

ذات قيمة ومن ثم إيصالها إلى المستخدم بالوقت المناسب من أجل مساعدته في اتخاذ القرارات الموكلة إليه.

٢،٤،٢ نظم المعلومات الضريبية وخدمات الحكومة الإلكترونية

في ظل العولمة ومن أجل مواكبة التطورات التكنولوجية، بات لزاماً على منشآت أن تواكب هذا التطور من خلال توظيف أحدث الوسائل التكنولوجية في إدارة الأعمال، والتي أصبحت عنصراً رئيساً من مكونات أي عمل أو نشاط يقوم به الأفراد والمنظمات، من هنا كان لا بد لدائرة ضريبة الدخل أن تطور أنظمتها الضريبية لتواكب التطورات التكنولوجية الحاصلة، وبالتالي الانتقال إلى أنظمة ضريبية محوسبة بدلاً من الاعتماد على الأنظمة اليدوية التقليدية (الرمحي، ٢٠٠٩).

كل هذا دفع دائرة ضريبة الدخل المبيعات إلى مواكبة هذا التطور من خلال إطلاق برنامج خدمات للحكومة الإلكترونية الذي قام بتوفير العديد من الخدمات كان من أبرزها تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً، سواء كانت للموظفين، أو المستخدمين، أو الأفراد، أو الشركات، كذلك إقرارات ضريبة المبيعات، مع آلية احتساب الضريبة بشكل فوري من خلال النظام المحوسب، واستلام الإقرارات الضريبية وتقديرها وتعديلها إلكترونياً وغيرها ومن هذه الخدمات تسديد الضريبة المستحقة إلكترونياً.

حيث يكفي الحصول على قسيمة الدفع الإلكتروني المتوفرة على موقع الدائرة الإلكتروني من خلال اختيار أيقونة الدفع الإلكتروني دون الحاجة إلى مراجعة صندوق الدائرة المالي أو البنوك والحصول على بيان ضرائب وشهادة بالرقم الضريبي من خلال هذه الخاصية سيتمكن المشترك من الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالبيان الضريبي للسنوات الضريبية المقدرة والسنوات قيد الاعتراض والاستئناف والأرصدة المستحقة المدفوعة والمقسطة وغيرها.

من جانب اخر هناك العديد من الخدمات حيث تمكن الدائرة المشترك من الاستعلام عن حالة طلبه الذي أرسله ومعرفة حالته عن طريق خدمة الرسائل القصيرة SMS أو البريد الإلكتروني، مثل (التسجيل (فتح ملف وإلغاء التسجيل وتعديله والإعفاء منه)، وإلغاء كتاب التقدير الذاتي، الرديات، الاعتراض (تقديم الاعتراض والرد عليه)، استدعاءات الائتلاف، وكذلك تأجيل دفع الضريبة عند الاستيرادطلبات الحصول على الإعفاءات الضريبية (ابو نصار، ٢٠٢١).

٣، ٤، ٢ مزايا وفوائد استخدام نظام المعلومات الضريبية الحوسبة

تتصف نظم المعلومات الضريبية الحوسبة بتسجيل الأحداث الاقتصادية فور وقوعها وتنتج معلومات محاسبية حديثة تعكس الواقع الاقتصادي للمنظمة في لحظة إصدارها، وسهولة استخدام البرامج المحاسبية المستخدمة من قبل دائرة الحسابات والدوائر المالية والمراجعين وبقية الإدارات إمكانية، دمجها مع باقي اجزاء نظام المعلومات الإداري (قاسم، ٢٠٠٨).

٤، ٤، ٢ أسس النظام الضريبي

هناك ثلاثة أسس للنظام الضريبي تتمثل في الآتي:

أولاً: السياسة الضريبية هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالضرائب والمتعلقة بتنظيم تحصيل الضرائب بهدف استرداد النفقات، السياسات العامة للدولة من الامور الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ويعتبر النظام حيث انه صمم من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية.

ثانياً: التشريع الضريبي هو شرح للمبادئ والقواعد السياسية للدولة في شكل قوانين من أجل تحقيق أهداف الدولة، ويجب صياغة التشريعات الضريبية بطريقة تمنع بشكل فعال منافذ التهرب الضريبي أمام المكلفين، ويجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة من أجل التكيف مع الظروف الاقتصادية للدولة، ايضاً من ضمن الأسس الضريبية.

ثالثاً: الادارة الضريبية وهي السلطة التنفيذية والفنية والإدارية للدولة المسؤولة عن تطبيق قانون الضرائب من خلال فرض الضرائب وتحصيلها (عبد الكافي، ٢٠١٨).

٥،٤،٢ أهداف النظام الضريبي

يهدف النظام الضريبي الى مجموعه من الأهداف نذكرها (ياسين، ٢٠١٣):

اولاً: تحقيق العدل والمساواة وذلك من خلال مشاركة كل فرد من أفراد المجتمع في تحمل الأعباء العامة والنفقات كل حسب إيراده ودخله، فالغني يدفع أكثر من الفقير لكي تتمكن الدولة من تسديد النفقات والأعباء العامة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. كما يهدف الى تحقيق مبدأ الملاءمة من خلال قيام الإدارة الضريبية بالملاءمة لمصدر الضريبة (الوعاء الضريبي) ومعدل الضريبة وطرق الجباية بحيث تأخذ بظروف المكلف ومدى ملائمة القواعد له مما يؤدي إلى دفعه الضريبة وبالتالي زيادة التعاون بين المكلف ودائرة ضريبة الدخل.

ثانياً: مبدأ التوازن في توزيع الدخل حيث أن الفقراء يدفعون على أساس دخله وأن الضريبة المستحقة عليه صغيرة مقارنة بالأثرياء ذوي الدخل الكبير الذين تكون عائداتهم الضريبية كبيرة، وحيث تعتمد الضريبة على تقليص الفجوة بين مستويات المعيشة في الدولة والحد من تفاوت الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، حيث أن الفقراء يدفعون على أساس دخولهم والضريبة المستحقة عليهم ضئيلة.

ثالثاً: وفرة الموارد الضريبية عن طريق توفير مصادر التمويل الداعمة والمساهمة لنفقات القطاع العام من أجل تحقيق أهداف الدولة.

رابعاً: أهداف الدولة الاقتصادية حيث أن قيام الدولة بفرض ضريبة على سلع معينة يساعدها على تحفيز الاستهلاك أو وقف بعض السلع الكمالية، كما أن خفض الضريبة على سلع معينة سوف

يساعد على التصدير وزيادة الضريبة على سلع أخرى سوف يخفض الاستيراد وهكذا مع باقي القطاعات والسلع الأخرى.

خامساً: استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية بهدف تشجيع الاستثمار: يستقطب النظام الضريبي رأس المال ويجفز الاستثمار، ويوجهه إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فمثلاً لتوجيه الاستثمار في الزراعة تم إعفاء الدخل الزراعي من الضرائب والذي بدوره أدى إلى توفر فرص عمل جديدة امام المواطنين وتوفير موارد الوطن المالية عن طريق وقف أو تخفيض استيراد السلع المتشابهة، وزيادة نسبة تصدير البضائع الزراعية خارج الاردن من خلال زيادة كمية الإنتاج، وزيادة في الناتج المحلي وذلك من خلال إعفاء المستثمرين من الضرائب المترتبة على النشاط الزراعي مما يساهم في تشجيع اصحاب رؤوس الاموال والمواطنين في الزراعة وبدورها التقليل من نسبة المتعطلين عن العمل، مما يساعد في دوران عجلة الاقتصاد الاردني ويؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي من الصناعات الأردنية

٢،٥،١ مفهوم الحوكمة الضريبية

إن فكرة الحوكمة الضريبية حديثة، نشأت من تطور مفهوم الحوكمة نتيجة الأزمات المالية العالمية، والتحديات الاقتصادية التي أحدثتها العولمة، وفصل الملكية والإدارة، كما في نظرية الوكالة في الشركات. من أجل مكافحة الفساد وتعزيز حوكمة الشركات وحماية مصالح المساهمين، ظهرت الحوكمة العامة، التي تنظم واجبات وسلطات المؤسسات الحكومية وإدارتها دون محاباة الدولة وإشراك المواطنين وزيادة الشفافية حول عملهم تجاه المواطنين، إلى جانب تطوير الحوكمة الخاصة للشركات، تليها البنوك. من هنا ظهر مفهوم الحوكمة الضريبية والذي سوف يتم تعريفه ومعرفة أهميته وأهدافه والآليات التي يقوم عليها، ومدى تطبيقها في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، وعليه قام Kaplanoglou & Rapano (٢٠١١) بتعريف الحوكمة الضريبية على أنها مجموعة الترتيبات المؤسسية الجبائية التي تنظم سير السياسة للإدارة

الضريبية في الدولة، وتشمل هذه الترتيبات مثل القواعد القانونية الجبائية، وإنشاء السلطات المالية المستقلة. وذكر Giosiolli (٢٠١٤) الحوكمة الضريبية أنها الجانب المؤسسي للسياسة الجبائية حيث إنها تتألف من مجموعة من القواعد والإجراءات، التي تحدد كيفية إعداد الميزانيات العامة للدولة وتنفيذها ورصدها.

في حين عرفها بكر (٢٠١٥) هي مجموعة القواعد والقوانين والإجراءات التي تمارسها الإدارة الضريبية لتضمن حسن سير العمل لتحقيق الاهداف وتعزيز المصدقية توفر الشفافية بما يحقق الثقة المتبادلة بين مصلحة الضرائب وممولية. ويعرفها بوخولف (٢٠١٧) ان الحوكمة الضريبية يمكن تعريفها وفقاً للشؤون الاقتصادية، والمالية التابعة للمفوضية الأوروبية بأنها: " مجموعة من القواعد والأنظمة والإجراءات، التي تؤثر على كيفية سياسة الميزانية والتخطيط والموافقة عليها وتنفيذها ومراقبتها. ويعرفها بلهادي وقدي (٢٠١٨) بأنها الأدوار والمسؤوليات الجديدة للإدارات الضريبية لتحقيق الصلابة والمتانة في الرقابة الضريبية والشفافية المعتمدة لنقل وتحويل المعلومات الضريبية للمكلفين. وعرفت الحوكمة الضريبية أيضاً أنها "مجموعة من الاسس والمبادئ والقواعد التنفيذية والإجراءات التنظيمية التي تعزز ضبط الاداء بالمنظومة الضريبية من خلال تحديد الادوار للاطراف ذات العلاقة المستقلة" (المومني والعبيني، ٢٠١٨).

من جانب اخر عرفها قيديم (٢٠١٩) بأنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تمارسها الإدارة الضريبية، لضمان استمرار العملية التشغيلية والارتقاء بها وزيادة الثقة بين المكلفين والإدارة، لتحقيق العدالة وتوفير الشفافية وتفعيل الرقابة والمساءلة لجميع العاملين معها، وذلك لتحقيق الاهداف التشريعية للنظام مما ينعكس على زيادة الثقة في النظام الضريبي وزيادة إيرادات الدولة. وعرفت أيضاً الحوكمة الضريبية: بأنها الحكم الرشيد لاداره الضريبية بالمشاركة كافة المجتمع المدني لتحسين الاداء وعمل مناخ من الانضباط والشفافية للحفاظ على حقوق الدولة من الإيرادات السيادية ومراعاة للعدالة الاجتماعية ورعاية حقوق

المكلفين والممولين من اداء الضريبة المفروضة عليهم (حديدي وام الخير، ٢٠١٩). وعرفها عيادي وعزوز (٢٠٢٠) بأنها مجموعة من القواعد القانونية والتشريعات التي تحمي الاطرف ذو العلاقة بالشركات او المؤسسات.

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف الحوكمة الضريبية على أنها مجموعة من القواعد والتشريعات والقوانين والمعايير (الشفافية والمساءلة والعدالة) التي تحكم عمل الادارة الضريبية.

٢،٥،٢ أهمية الحوكمة الضريبية

تعتمد الحوكمة الضريبية على تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المتعاملين معها من المكلفين من افراد وشركات، وعليه فإن الحكم الرشيد للإدارة الضريبية يؤدي إلى خلق الإفصاح والشفافية والعدالة والموضوعية وعدم التهرب في تطبيق القانون والتعليمات التنفيذية والذي يعطي كل ذي حق حقه، وبالتالي يحافظ على خزينة الدولة من الإيرادات المستحقة دون إسراف أو تجاوزات في القانون من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة حقوق دافعي الضرائب وحماية مصالحهم. بالإضافة إلى منع الفساد المالي والإداري وتحسين الأداء الضريبي وتسهيل العمل في دائرة الضريبة ومنع حدوث أزمات (المومني والعبيني، ٢٠١٨).

كما يشير Waduge (٢٠١١) إلى أن أهمية الحوكمة الضريبية تتمثل في تعزيز موثوقية ونوعية المعلومات، وبالتالي تعزيز الكفاءة والنزاهة، إضافة إلى التأكيد على جميع أعضاء المؤسسة باحكام عملية تنفيذ الحوكمة الضريبية.

٢،٥،٣ الأهداف الإستراتيجية للحوكمة الضريبية

تتمثل اهداف الحوكمة الضريبية في إيجاد إدارة ضريبية عادلة تعمل بكفاءة واحتراف، وتحسين مستوى التشغيل والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات مما يوفر الوقت والجهد لدى المتعاملين مع الضريبة والذي ينعكس على إنجاز الأعمال في الوقت المناسب، وكذلك رفع مستوى الوعي الضريبي وخلق ثقافة

الالتزام الطوعي لدى المكلفين لدفع الضريبة، تحديث الدائرة الضريبية من خلال الافراد والمعدات الإلكترونية وتطويرها، ووضع نظم حوافز مشجعة لهم مما ينكس ذلك على الحصيلة الضريبية. التحسين المستمر للأنظمة الضريبية للوصول إلى تحقيق المتطلبات المستهدفة لمستوى الخدمة المقترحة للمكلفين. مراعاة مصالح الاطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم، تنمية وتطوير الموارد البشرية للدائرة، الارتقاء بمستوى الأداء للوصول إلى معايير الجودة الشاملة إن حصر المجتمع الضريبي يساهم في منع التهرب الضريبي، ويقلص المنازعات الضريبية بين المكلف والدائرة (قيدم، ٢٠١٩).

٤، ٥، ٢ أطراف الحوكمة الضريبية

إن الحوكمة الضريبية تتمثل في عدة أطراف لتشكل المنظومة ونذكرها كما يلي:

- ١- التشريع الضريبي وهو إنه عبارة عن كافة القوانين والتعليمات والأنظمة التي تسن لفرض الضريبة وحصرها وتحصيلها والتي تنظم عمل الإدارة الضريبية والمتعاملين معها (قيدم، ٢٠١٩).
- ٢- الإدارة الضريبية هي عبارة عن كافة الدوائر التي تعمل على تطبيق وتنفيذ قوانين ضريبة الدخل وضريبة المبيعات من خلال المدققين وكافة العاملين فيها عن طريق الحصر والفحص الضريبي والربط بين الدوائر الحكومية الأخرى للوصول إلى تحصيل الضريبة المستحقة من ممولي ودافعي الضريبة (العبيني والمومني، ٢٠١٨).
- ٣- المجتمع الضريبي وهو عبارة عن كافة الأشخاص المكلفين الخاضعين للضريبة من افراد او شركات (ابو نصار، ٢٠٢١).

٤- المحاسبون القانونيين الضريبية (جعفر، ٢٠١٧).

٢،٥،٥ الشروط الأساسية للحكومة السليمة

تتطلب الحكومة السليمة أن تخضع النفقات الضريبية للشفافية التي تساهم في زيادة الوعي بسياسات النفقات لدى المكلفين، وتوفر المعلومات المطلوبة للتقييم، فإن الشروط الأساسية للحكومة السليمة (OCDE، ٢٠١٥):

أولاً: الجهة المسؤولة عن منح الحوافز الضريبية (وزارة المالية)، شريطة الأخذ بعين الاعتبار آراء الجهات الأخرى ذات العلاقة.

ثانياً: إخضاع منح الحوافز ورصدها لسيادة القانون، إستناداً إلى معايير محددة وواضحة.

ثالثاً: وجود آليات فعالة وشفافة للإدارة والتقييم. تساهم شفافية النفقات الضريبية في زيادة الوعي بسياسات الحوافز الضريبية لدى المكلفين، وتوفر المعلومات المطلوبة للتقييم.

يجب ضمان الشفافية في ثلاث مجالات مختلفة منها المجال القانوني يجب أن يكون للحوافز الضريبية أساساً قانونياً في التشريعات الضريبية، وينبغي ادراجها في تشريع واحد لضمان أكبر قدر من التجانس. رابعاً: المجال الاقتصادي يجب شرح أسباب الحوافز الضريبية بشكل واضح للسماح بإجراء نقاش عام حولها، ويجب القيام بتقييم مسبق ولاحق لتكاليف ومزايا الحوافز الضريبية.

خامساً: المجال الإداري ينبغي تحديد شروط ومعايير واضحة وبسيطة وملموسة وموضوعية للاستفادة من الحوافز الضريبية، وذلك للحد من التقدير الذاتي للإدارة، مع نشر قائمة التحفيزات الضريبية بشكل مفصل، وأن تقع مسؤولية التنفيذ والتطبيق على عاتق السلطات الضريبية، لأنها تتمتع بالمهارات والخبرات اللازمة.

٢،٥،٦ مبادئ الحكومة الضريبية

من أهم مبادئ الحكومة الضريبية المستنبطة من مبادئ الحكومة العامة:

١- الاستقلالية: وهي الية تحد من تضارب المصالح، كإصدار قرار من مساهم كبير في الشركة او

ذو نفوذ على قرارات الشركة، وتعمل الالية على تشكيل مجلس لجان وتعيين مدقق

حسابات بحيث لا تسمح بالتأثير على قرارات الشركة.

٢- وجود إطار فعال للحوكمة الضريبية: ينبغي على المؤسسات ان تعمل على رفع مستوى الشافية

والكفاءة، وان يتماشى مع احكام سيادة القانون، وان يوزع المسؤوليات بين الجهات

المسؤولة بشكل واضح (الطاهر ومعمري، ٢٠١٩)

٣- الإفصاح والشفافية يجب ان يكفل اطار الحوكمة المؤسسات تحقيق افصاح دقيق بشأن كافة

المعلومات المتعلقة بتأسيس الشركة من الموقف المالي والملكية والاداء، وتوصيل معلومة

صحيح وواضحة عن اداء الشركة، عن طريق توفير نظام للتقارير يحقق الشفافية للمساهمين

والإدارة، (Touaitia et al. ٢٠١٩).

٤- المساءلة المتكافئة: ان توفر انظمة المساءلة وعلى وفق المسؤوليات والامكانيات الممنوحة لمسؤول

السلطة المالية، تعمل على تعزيز الثقة بين جميع الاطراف بالادارة التنفيذية، كما انها تعمل

على تحسين اداء الموظفين، والحد من الفساد المالي والإداري.

٥- دور مجلس الإدارة ويغطي هيكل مجلس الإدارة والمسؤوليات القانونية وكيفية اختيار الأعضاء

والمسؤوليات الأساسية والدور في الإشراف على الإدارة التنفيذية (قيدوم، ٢٠١٩).

٦، ٢ التدين

إذا كان التدين بشكل عام حاجة إنسانية، وفطرة فطر الله الناس عليها، "فإن الالتزام بدين الإسلام هو

الذي لا يقبل الله من عباده غيره، ولا يرضى الله لعباده سواه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾

(القران. آل عمران: ١٩) وقال عز وجل أيضاً: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي

الْآخِرَةَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿﴾ (القران. آل عمران: ٨٥). والاستسلام لله سبحانه هو جوهر الرسالات السماوية، فبه جاءت وإليه دعت أقوامها، ثم طرأ على الكتب السابقة من التبديل والتحريف ما جعلها تخرج عن الطريق القويم، وكان دين الإسلام هو الدين الخاتم الذي حفظه الله سبحانه من أي تبديل أو تحريف، وجعله مهيمناً على ما سبقه من الأديان، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ (القران. المائدة: ٤٨) فهو الدين الخاتم، وهو الدين الحق، وهو الدين الذي رضي الله لعباده.

وما دام دين الإسلام هو الدين الذي ارتضاه الله لعباده، فهذا يعني أن الخير فيه، وسعادة الإنسان مرتبطة به، لأنه سبحانه لا يرضى لعباده إلا ما فيه خيرهم وصلاحهم. "وإذ ثبت أن دين الإسلام هو الدين الحق، فإن للتدين آثاراً على حياة البشر، من أهم الآثار أولاً أن التدين بدين الإسلام يُعرِّف الإنسان بحقيقة نفسه، ومكانته في هذا الوجود، فهو أولاً وآخر مخلوق لله، خلقه سبحانه في أحسن تقويم، وكرمه الله على سائر مخلوقاته" (اسلام ويب، ٢٠٠٣)، كما أخبرنا بذلك تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (القران. الإسراء: ٧٠) فإذا عرف الإنسان حقيقة نفسه سار في حياته على هدى ونور من ربه، قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (القران. الملك: ٢٢) وهذا الاهتداء لا يحصل إلا لمن كان على دين قويم.

ومن أهم آثار التدين بدين الإسلام أنه يُعرِّف الإنسان أن لهذا الكون خالقاً ومدبراً، وأن ما من شيء في هذا الكون إلا بأمره سبحانه، كما قال سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (القران. الأعراف: ٥٤).

"ثم إن من آثار التدين بدين الإسلام معرفة الإنسان الغاية من وجوده في هذه الحياة، وهي عبادة الله وحده، وأنه لم يُخلق عبثاً ليلعب ويلهو، ويأكل ويشرب، بل خُلق للعبادة قبل كل شيء"، قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (القران. الذاريات: ٥٦) فلفظ (إلا) في الآية يفيد الحصر، أي إن الغاية من إيجاد الخلق عبادة الله وحده، وليس من غاية أخرى وراء هذه الغاية. وقال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (القران. المؤمنون: ١١٥). فإذا عرف المؤمن الغاية التي لأجلها خُلق، والهدف الذي يحيا له، عاش حياة مطمئنة ومستقرة، مصداق ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (القران. يونس: ٦٢-٦٤).

ويعتبر الدين حاجة إنسانية فطرية لا يمكن للإنسان أن يعيش بدونها ولأنه ظاهرة إنسانية عاملة وشاملة، فإن الدين مهم في كل من حياة الفرد والمجتمع. الدين ليس مسألة ملحة بالنسبة للإنسان. بل هو عقيدة إيمانية داخلية تنقي الروح وتنقي الأطراف وتنقيها. إنها ضرورة وجودية مرتبطة بأول إنسان تم اكتشافه على الأرض وبقيت كذلك طوال كل الفترات والأزمنة. ومن هنا ظهر مفهوم التدين فقد عرفها العديد من الباحثين التدين على انه التردد على دور العبادة العضوية في التنظيمات الدينية أو الانغماس في النشاطات ذات الطابع الديني (بوعود وطالب، ٢٠١٦). وايضاً يعرفها الحربي (٢٠١٩) التدين بأنه مستوى الاندماج والمشاركة أو في الخدمات الدينية. ويعرفها أيضاً المومني (٢٠٢٠) بأنه تلك الدوافع التي لها أساس فطري في طبيعة تكوين الانسان وهو يجب فيه الرعاية والطمأنينة والحماية. يعرف التدين على أنه المذهب او الطريقة الذي يسير عليه المرء نظرياً وعملياً، وهو المنهج الذي يتبعه في حياته وعلاقته مع غيره وأيضاً في عبادته مع ربه وفي خضوعه لله تعالى (بسيوني والكشكي، ٢٠٢١).

ومما سبق يتضح أن التدين هو المستوى الذي يتم فيه الاندماج أو المشاركة في الخدمات الدينية، والذي يشير إلى العقيدة الإيمانية الداخلية التي تنقي الروح وتوجه الأفعال والتصرفات. وهو ضرورة وجودية للإنسان، وقد تواجد منذ البدايات الأولى لتواجد الإنسان على الأرض وظلت مهمة عبر العصور. يمكن تعريف التدين أيضاً بأنه المذهب أو الطريقة التي يسلكها الفرد نظرياً وعملياً، وهي النهج الذي يتبعه في حياته وعلاقاته مع الآخرين، وفي عبادته وخضوعه لله.

٢،٦،٢ مفهوم الدين في الضرائب

يمثل الدين أساساً مهماً للتكامل الاجتماعي وتجنب الأشكال المنحرفة للسلوك مثل التهرب الضريبي (Benk et al., ٢٠١٦). علاوة على ذلك، غالباً ما تردع الأديان السماوية الانحراف وتشجع المواقف المناهضة للانحراف عن طريق التهديد باللجنة الأبدية، والوقت الذي يقضيه في دار العبادات وما إلى ذلك (Tittle & Welch, ١٩٨٣). قام آدم سميث في كتابه "نظرية المشاعر الأخلاقية" بتحليل التدين من وجهة نظر عقلانية وأشار إلى أن التدين يعمل كنوع من آلية الإنفاذ الأخلاقي الداخلية (Anderson, ١٩٨٨)، يتعارض هذا الرأي مع الرأي الذي ظهر في القرن التاسع عشر وتم تقديمه بقوة في القرن العشرين.

في سياق الأداء الضريبي يشير Stack & Kposowa (٢٠٠٦) إلى أن حضور الكنيسة والمستويات العالية من التدين الفردي (أي المعتقدات والمعتقدات الدينية الشخصية) لها علاقة مهمة بالأداء الضريبي. كما ينظر إلى التدين بشكل شائع في الأبحاث السابقة باستخدام اتجاهين دينيين، وهما الانتماء الديني والالتزام الديني. الانتماء الديني هو ارتباط محدد بذاته لشخص ما بدين ما، مثل كونه مسلماً أو مسيحياً أو بوذياً. يُعرّف الالتزام الديني بأنه "الدرجة التي يلتزم بها الشخص بقيمه ومعتقداته وممارساته الدينية، ويستخدمها في الحياة اليومية" (Benk et al., ٢٠١٦) أشار إلى أن الالتزام الديني ينقسم إلى نوعين، وهما

التدين الشخصي الذي ينشأ من معتقدات ومواقف الفرد ؛ والتدين الشخصي الذي ينشأ من انحراط الفرد في مجتمع أو منظمة دينية. وأشار الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي إلى أن معظم الدول تعتمد على الضرائب في دعم موازنتها ونفقاتها العامة. ووافق على أن فرض الضرائب من قبل الحكومة على الأفراد والأعمال مسموح به إذا أنفقت الحكومة الأموال من أجل الصالح العام (القرضاوي، ٢٠١٣). تتبع بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية حكم عمر بشأن الضرائب وتفرض الحكومة ضريبة على الأفراد الأجانب فقط، بينما لا يخضع المواطنون السعوديون لأي ضريبة على دخلهم الشخصي. فيما يتعلق بالمؤسسات التجارية، تخضع جميع الشركات في المملكة العربية السعودية أيضًا للضريبة، حتى لو دفعوا الزكاة.

جادل العيان (٢٠٠٧) بأن الشركات تدفع الزكاة وكذلك الضرائب لأن الزكاة تنفق على أفراد معينين (أصناف) مذكورة في القرآن، بينما يتم تمويل الضرائب لتغطية نفقات الخدمات التي تقدمها الحكومة لجميع الشركات العامة. في المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، ووفقًا (Al-Ttaffi & Abdul-Jabbar، ٢٠١٥) أصدرت اللجنة الدائمة للبحث العلمي والفتوى فتوى لتوضيح التصور الإسلامي عن الضرائب لجميع المسلمين، سواء داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها وذكرت الفتوى أن جباية الضرائب والعمل في مصلحة الضرائب كلها حرام، ولا يجوز للحكومة فرض ضريبة على مواطنيها. علاوة على ذلك، يمكن اعتبار عدم الامتثال للضريبة أمرًا مسموحًا به إذا تم فرضه على المسلمين، وبالتالي يجد دافعوا الضرائب أي فرصة للقيام بذلك دون ارتكاب أي عمل محظور من الشريعة، مثل الكذب. على عكس الفتوى أعلاه، ينظر علماء مسلمون آخرون إلى الضريبة بشكل مختلف.

يعتقد Al- Jibreen (٢٠١٢) أن الضريبة هي مسألة اجتهاد. وذكر أن الضريبة واجبة في حالتين: إذا وجدت الضريبة على الزكاة، وإذا كانت زائدة عن الزكاة لكنها لازمة لتمويل بعض الفوائد الجوهرية. في

المقابل، يعتبر تحصيل الضرائب ممنوعًا في الحالات التي تأخذ فيها الحكومة الضريبة من المواطنين وتتصرف فيها بشكل غير عادل. واستشهد Hassan (٢٠١٠) بعدد من تصورات العلماء الإسلاميين وأشار إلى أن الضرائب جائزة في عدة حالات منها عندما يدفعها الغني ويتم توزيعها أو استخدامها بعدالة، وفي حالة وجود عجز في ميزانية الدولة، وعند وجود ضريبة على أموال لا ينفق على شيء مخالف للإسلام. في ماليزيا، أشار المجلس الوطني للإفتاء إلى موقفه من ضريبة السلع والخدمات في البلاد. وفقًا للمجلس، ضريبة السلع والخدمات هي حورس (ضرورية)، فهي ليست ممنوعة ولا موصى بها وتعتمد على ما تخطط الحكومة لإنفاق الأموال المحصلة من ضريبة السلع والخدمات (Jabatan Kemajuan Islam Malaysia، ٢٠١٧). لم يتطور البحث في التدين والامتثال الضريبي كثيرًا في الوقت الحالي، وبعض الدراسات مثل (Torgler، ٢٠٠٦)، (Welch et al، ٢٠٠٥)، (Stack & Kposowa، ٢٠٠٦)، وسعد (٢٠١٤) والتي أكدت على أهمية السلوك والضرائب.

قد يُنظر إليه ببساطة على أنه إيمان بالله أو معتقدات روحية أخرى في تحديد إلى أي مدى يفهم الناس بالكامل بالتزاماتهم الضريبية القانونية داخل أي دولة متطورة أو نامية. قد يكون هذا مرتبطًا بالحجة التي قدمتها (Margolis، ١٩٩٧) بأن الإيمان الديني يمكن أن يوفر قيودًا أخلاقية للتمييز والاختيار بين السلوك الجيد والسيئ في أي دين. التدين هو أحد الجوانب المهمة للمعنويات الضريبية، لأنه قد يكون دافعًا صريحًا لدفع الضرائب، والاعتراف الطوعي بالدخل، وإدراكًا للنظام الضريبي، في هذه الدراسة، يعتبر التدين أحد المتغيرات ومن المتوقع أن يلعب دورًا مهمًا في تحديد سلوك موظفي الضريبة والمكلفين في رفع جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي لدوائر ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

٢،٧،١ مفهوم الخصوصية

يعرف الخصوصية الموسوي وفضل الله (٢٠١٣) بأنها المعلومات والتي تتضمن القواعد التي تحكم جميع إدارات البيانات الخاصة كمعلومات بطاقات الهوية والمعلومات المالية وأيضاً يمكن تعريف خصوصية الاتصالات والتي تغطي سرية وخصوصية المراسلات الهاتفية والبريد الإلكتروني وغيرها من الاتصالات.

٢،٧،٢ حماية الخصوصية المعلوماتية

ان الخصوصية أحد حقوق الإنسان الأساسية الذي اثار جدلاً واسعاً على المدى التاريخي، ولعله الحق الذي يعاد التركيز عليه على نحو متعظم في الوقت الحاضر في ظل افرازات وآثار توظيف تقنية المعلومات والخصوصية حق معترف به او ببعض مظاهره او مكوناته في الكتب السماوية، ومعترف به في عدد غير قليل من التشريعات القديمة، اضافة الى إثارته منذ القرن التاسع عشر في العديد من إحكام المحاكم. وفي العصر الحديث، اعترف بهذا الحق الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الانسان الاوروبية والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وغيرها وللخصوصية وفق تطورها التاريخي ثلاث محطات رئيسة نذكرها كما يلي (موسوعة ستانفورد للفلسفة، ٢٠١٩).

- الاولى الاعتراف بالخصوصية كحق لحماية الافراد من مظاهر الاعتداء المادي على حياتهم وممتلكاتهم، وهي ما تعرف بالخصوصية المادية
- انطواء الخصوصية على حماية القيم والعناصر المعنوية للشخص، وهي ما عرف بالخصوصية المعنوية.
- الخصوصية كحق عام يمتد نطاقه لحماية الشخص من كافة اوجه الاعتداءات والتدخل في حياته ايا كان مظهرها او طبيعتها، وفي نطاق المعنى الاخير، ولد مفهوم جديد للخصوصية ارتبط باثر

التقنية على الحياة الخاصة، تمثل بخصوصية المعلومات أو حق الافراد في السيطرة على المعلومات والبيانات الخاصة في مواجهة تحديات العصر الرقمي.

٢،٧،٣ أسباب أخلاقية لحماية البيانات الشخصية

يمكن تمييز الأنواع التالية من الأسباب الأخلاقية لحماية البيانات الشخصية ولتوفير تحكم مباشر أو غير مباشر في الوصول إلى البيانات الشخصية من قبل الآخرين وكذلك عدم المساواة المعلوماتية، والتي أصبحت المعلومات الشخصية سلعة عادةً ما يكون الأشخاص غير مجهزين جيداً لتشكيل اتفاقيات تحكم استخدام البيانات الشخصية ويفتقرون إلى الأدوات اللازمة لضمان دعم الأطراف لأحكام العقد. (موسوعة ستانفورد للفلسفة، ٢٠١٩).

تتمثل أهداف قوانين ولوائح وحوكمة حماية البيانات في تزويد الأشخاص المعنيين بالبيانات بالضوابط والتوازنات وضمائم التعويض وطرق مراقبة الامتثال للعقود. كما تهدف إلى وضع شروط عادلة لصياغة العقود المتعلقة بنقل البيانات الشخصية وتبادلها. غالباً ما تكون المعلومات غير المتكافئة والاختلافات الكبيرة في الوصول إلى المعلومات هي أسس التسعير المرن واستهداف الأسعار وقياس الأسعار والمفاوضات الديناميكية. اختيار الامتداد الجزئي في الحملات السياسية والنمذجة في التسويق.

ايضاً الظلم والتمييز المعلوماتي عندما يتم توفير المعلومات الشخصية في مجال أو سياق واحد (مثل صناعة الرعاية الصحية)، فقد يكون لها معنى مختلف عند استخدامها في منطقة أو سياق آخر (مثل المعاملات التجارية). قد يؤدي هذا إلى التمييز ضد الفرد والآثار السلبية الأخرى.

ايضاً التعدي على الاستقلالية الأخلاقية والكرامة الإنساني: فقد يؤدي فقدان الخصوصية إلى تعريض الأفراد لقوى خارجية تؤثر في أفعالهم وتجعلهم يتخذون قرارات لم يكونوا ليتخذوها بخلاف ذلك. قد يتخذ الأفراد قرارات وأحكام بشكل اعتيادي ومنهجي ومستمر لأنهم يدركون أن الآخرين يراقبونها نتيجة

للمراقبة الجماعية. هذا له تأثير على مكاتبتهم كمخلوقات مكتفية ذاتيا. ما يشار إليه غالبًا على أنه "تأثير مخيف" عليهم وعلى المجتمع.

١، ٨، ٢ أركان جريمة إفشاء المعلومات الداخلية في بورصة الأوراق المالية

وفقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات، يعتبر الكشف المتعمد عن سر من قبل شخص لديه حق الوصول إليه بسبب نشاطه التجاري أو صناعته في ظروف غير تلك التي يكون الكشف فيها مطلوباً أو مسموحاً به بموجب القانون. يوضح هذا التعريف أنه يجب استيفاء شرطين من أجل معاقبة شخص ما لانتهاك اتفاقية السرية، أولاً يجب الكشف عن إفشاء السر الذي يمثل العنصر الأساسي للجريمة. ثانياً أن يتم هذا الإفشاء عن إدراك ومعرفة طبيعة العمل المخالف للقانون، أي عن قصد جنائي لدى الفاعل، هذا يمثل العنصر الأخلاقي للجريمة، ومن ثم يتم دعم الكشف عن معلومات الأمن الداخلي من قبل كل من المكونات المادية والمعنوية؛ ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الشخص الذي يعرف المعلومات الداخلية يعرضها لشخص آخر، وهم على دراية - أو يجب أن يكونوا على دراية - بأن هذا الشخص الآخر قد يتاجر بالأمن المرتبط بهذه المعلومات الداخلية. هذا هو العمود المادي للعملية، بالإضافة إلى ذلك، يتم إفصاح الشخص المطلع عن هذه المعرفة بهدف تمكين المتلقي من الاستفادة منها (السيد، ٢٠١٩).

ايضاً عقوبة جريمة إفشاء المعلومات الداخلية حيث عاقب المشرع الأردني على ارتكاب جريمة إفشاء المعلومات الداخلية بعقوبة الغرامة التي لا تزيد عن مائة ألف دينار، بالإضافة إلى غرامة لا تقل عن ضعف الربح الذي حققه الفاعل أو ضعف الخسارة التي تجنّبها، على أن لا تزيد عن خمسة أضعاف ذلك الربح أو الخسارة (المادة ١١٠ / أ) من قانون الأوراق المالية الأردني ولئن كان المشرع الأردني موفقاً في إقراره لمبدأ الغرامة النسبية المرتبطة بالربح أو الخسارة، كون التعاملات في الأسواق المالية في نمو

وتصاعداً، ويترتب على مثل هذه الجريمة الحصول على مكاسب أو تجنب خسائر بمبالغ طائلة سوف ترتب (السيد، ٢٠١٩).

ويرى الباحث بأنه لم يكن هناك مبرر لعدم الحكم على فاعل الجريمة بعقوبة الحبس، ولا يوجد مبرر لفصل هذه الجريمة في العقاب عن جريمة استغلال المعلومات الداخلية، إذ إنها لا تقل عنها خطورة على المصالح المحمية في السوق المالي، وذلك كما عاقب المشرعان المصري واللبناني فاعل هذه الجريمة بنفس عقوبة فاعل جريمة استغلال المعلومات الداخلية.

من جانب آخر جعل المشرع الكويتي عقوبة إفشاء المعلومات الداخلية الحبس مدة لا تتجاوز عن سنة، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار، ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين (٣٤). أما المشرع الإماراتي فقد عاقب فاعل هذه الجريمة بعقوبة الحبس والغرامة التي لا تزيد عن مائة ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين (٣٥)، ويمكن أن يقال عن هذه العقوبة ما قيل أعلاه، إضافة إلى أن هذه الجريمة تعد وفق المشرع الإماراتي - شأنه شأن الأردني واللبناني، وبالتالي فهو غير معاقب على الشروع فيها.

يمكن الحديث أيضاً عن أنواع الأشخاص المستغلين للمعلومة وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة ستقتصر على فئة سماسرة البورصة كعاملين في استغلال المعلومات السرية، بالنظر إلى أن المشرع الجزائري خصها لهذه المخالفة. وفقاً للقانون الفرنسي، هناك ثلاثة أنواع أو مجموعات من الأشخاص الذين يمكنهم امتلاك معلومات مميزة: المجموعة الأولى هم أولئك الذين يعملون داخل هيكل تنظيمي أو قانوني. الأشخاص الذين يعملون في إطار عمل احترافي، يُعرفون أحياناً بالأشخاص الثانويين، هم الفئة الثانية. النوع الثالث: الأشخاص الذين يعتبرون أطرافاً ثالثة أو الذين يحصلون على المعلومات عن غير قصد (شرون ومريان، ٢٠١٦).

٢،٨،٢ النظريات المعتمدة في الدراسة

تعتمد الخلفية النظرية لهذه الدراسة على نظريات المعتمدة حيث سوف يتم الاعتماد على النظرية المؤسسية ونظرية أصحاب المصلحة ونظرية الوكالة ونظرية الاخلاق الإسلامية، ونظرية إدارة خصوصية الاتصالات، وفيما يلي شرح في الأقسام التالية:

٢،٨،٢،١ نظرية المؤسسة

تم بناء النظرية المؤسسية على المفاهيم التي تحكم المؤسسة. وفقًا لهذه النظرية، "تطبق المنظمات ممارسات العمل لأن القيام بذلك يعزز شرعيتها" (DiMaggio & Powell، ١٩٨٣). يمكن أن تستخدم لوصف كيفية تأثير التغييرات في القيم المجتمعية وتحسينات التكنولوجيا والتشريعات على القرارات المتعلقة بالأنشطة المستدامة "الخضراء" والإدارة البيئية (Tate et al.، ٢٠١٠).

تسعى النظرية المؤسسية إلى شرح سبب التزام الدول بالمؤسسات العلمية وكذلك الأشكال التي تتخذها. الموضوع الرئيسي هو أن الهياكل التنظيمية التي تم تطويرها في البلدان الصناعية ينظر إليها من قبل صانعي السياسات والمانيين والدول الأخرى على أنها إشارات للتقدم نحو التطوير المؤسسي الحديث وبالتالي جديرة بالدعم المالي. بغض النظر عن العواقب الإيجابية أو السلبية لأنشطتهم، فإن إدخال وصيانة أشكال معينة في التعليم العالي والحكومة يعمل على توصيل هذا الالتزام. توفر النظرية المؤسسية حسابًا لنمو وهيكل القطاعات البحثية الأكاديمية والحكومية، حيث تعمل المنظمات الناجحة في الدول الصناعية كنماذج بعيدة عن سياقاتها الأصلية.

أخذت النظرية المؤسسية مجموعة متنوعة من المظاهر (DiMaggio، ١٩٨٨)، (DiMaggio & Powell،

١٩٩١)، (Scott، ١٩٨٧) ولكن بشكل عام كان الدافع المركزي هو شرح تماثل المجالات التنظيمية

وإنشاء معايير مؤسسية. تم تقديم بعض الأدلة التجريبية على التماثل (Covaleski & Dirsmith،

١٩٨٨)، (Galaskiewicz & Wasserman، ١٩٨٩)، (Levitt & Nass، ١٩٨٩)، (Tolber & Zucker،

، (١٩٨٣) ، (Slack & Hinings، ١٩٩٥). تفترض النظرية المؤسسية أن البيئات التنظيمية " تتميز بوضع القواعد والمتطلبات التي يجب أن تلتزم بها المنظمات الفردية إذا كانت ستحصل على الدعم والشرعية (Scott & Meyer، ١٩٨٣) كما قال Hinings & Greenwood (١٩٨٨) فإن المعايير المؤسسية تتعامل مع مجالات التشغيل المناسبة، ومبادئ التنظيم، ومعايير التقييم. الهياكل والعمليات مشتقة مؤسسيًا وقد تكون خاصة بالمجال التنظيمي. يتم تسهيل الامتثال للمعايير من خلال العمليات المعيارية والقسرية والمحاكية (DiMaggio & Powell، ١٩٨٣) وقد يكون الامتثال لأسباب عملية أو بسبب الركود النموذجي (Oliver، ١٩٩١). نتيجة لذلك، تلعب القيم والمعتقدات الخارجية للمنظمة دورًا مهمًا في تحديد المعايير التنظيمية.

قد تتوافق مع هذه القواعد والمتطلبات مع المنظمات داخل المجال التنظيمي، ليس بالضرورة لأسباب الكفاءة، ولكن بدلاً من ذلك لزيادة شرعيتها ومواردها وقدراتها على البقاء (ديماجيو وباول ١٩٨٣؛ ماير وروان ١٩٧٧). المنظمات التي تتوافق مع المعايير المؤسسية تصبح "مثالية"، إن لم تكن فعالة، بمعنى أنها تزيد من قدراتها على البقاء من خلال الامتثال لتلك المعايير، وبالتالي تقليل مخاطر الموت التنظيمي (Baum & Oliver، ١٩٩١). حتى في البيئات التنافسية، قد لا تكون الكفاءة هي القوة الدافعة: " حتى بين المؤسسات التي يحركها السوق، قد يكون للكفاءة الإنتاجية علاقة قليلة نسبيًا بالبقاء" (باول ١٩٩١). بدوره، فإن التوافق مع البيئة المؤسسية يقيد بشدة الاستجابات التنظيمية المقبولة للبيئة ويحد من الأشكال التنظيمية الموجودة في المجال التنظيمي (Hinings & Greenwood، ١٩٨٨)، (Powell، ١٩٩١) لقد قلل هذا النهج من أهمية دور الأداء والوكالة النشطة ولم يول سوى القليل من الاهتمام للحافز لتغيير المعايير المؤسسية (DiMaggio، ١٩٨٨)، (Scott، ١٩٨٧). يجب أن تتضمن النظرية المؤسسية الأكثر قوة دورًا للوكالة النشطة والاعتبارات الاقتصادية (Greenwood & Hinings، ١٩٩٦)؛

(Oliver, 1992) وأن تكون ديناميكية بما يكفي لشرح المعايير المؤسسية المتغيرة. نبدأ هذه العملية من

خلال فحص الأداء التنظيمي داخل البيئات المؤسسية.

لقد تطور العمل المؤسسي إلى مطلب للبقاء والحفاظ على الوجود والقدرة التنافسية لتقديم الأفضل، وتعمل النظرية المؤسسة في سلوك المنظمات في محاولة تطوير ادائها وتحسين اداء الموظفين وادخال نظم المعلومات لتطويرها وتحسين مخرجاتها مما له أثر على أداء المؤسسة، وعند الحديث عن تطوير نظم المعلومات والموظفين فهنا لا بد من أن نقول أن المؤسسة الناجحة يجب ان تركز على موظفيها من خلال استقطاب أصحاب الكفاءات والخبرة لما لهم أثر واضح في اداء المؤسسة، يُنظر إلى عدم اهتمام الموظفين بتبني النظرية المؤسسية والسعي لتحقيق أهدافها على أنه عدم اهتمام بالأسس التنظيمية للمؤسسة، وعلى هذا النحو، يُنظر إلى المؤسسة على أنها تنتهك التزاماتها بموجب وثائق تأسيسها (Habbash, 2010) ومن هذا الاساس تم وضع فرضيات الدراسة بأهمية نظم المعلومات بنظرية المؤسسة وأثرها في تحسين جودة الإقرارات الضريبية وفاعلية الاداء الضريبي.

٢،٨،٢،٢ نظرية أصحاب المصلحة

أسس Freeman (1984) نظرية أصحاب المصلحة والتي تعبر النظرية عن أنه في الشركة الحالية، ينظر إلى المديرين على أنهم على علاقة مقترحة مع المستثمرين وكذلك أصحاب المصلحة المختلفين (بالإضافة إلى ذلك، فإنه يأخذ في الاعتبار مختلف الاعتبارات الاجتماعية والبيئية. وفقاً لClarkson (1995) يمكن تقسيم أصحاب المصلحة إلى أساسي ومجموعة ثانوية بناءً على اهتماماتهم ومطالباتهم وحقوقهم المتشابهة. وتشمل مجموعة أصحاب المصلحة المساهمين والمستثمرين والموظفين والعملاء والموردين، ومجموعات أصحاب المصلحة العامة. بمعنى آخر، تتكون المجموعة الأساسية من هؤلاء الذي يعد وجوده ضرورياً للمؤسسة من أجل البقاء كمنشأة مستمرة (Basah, 2012). أصحاب المصلحة

الثانويين هم أولئك الذين يؤثرون أو يتأثرون بالشركة والأهداف وليس لها أي سلطة قانونية مباشرة على الشركة (Eesley & Lenox، ٢٠٠٦) تقترح نظرية أصحاب المصلحة أن الأهداف الرئيسية للشركة قد تم تخفيفها من خلال النزاعات بين أصحاب المصلحة، الذين يحاولون بعد ذلك تنسيق ومواءمة الاهتمامات ثم روج المنظرون والعلماء لوجهة نظر أصحاب المصلحة كبديل لنظرية الوكالة لأنه قيل أن يؤثر حجم وتأثير الشركات المدرجة على المجتمع بأسره، وبالتالي الشركات (ويجب أن تكون حوكمة الشركات الخاصة بهم) مسؤولة أمام نطاق أوسع من أصحاب المصلحة، مثل العملاء والموظفين والموردين والهيئات الحكومية وما إلى ذلك (Clarkson، ١٩٩٥) كما قيل أن الجوانب الاجتماعية والأخلاقية لأخلاقيات العمل مهمة، هذا لأن هذه طريقة للتفكير في أخلاقيات العمل والإدارة التنظيمية التي تتعامل مع القيم الأخلاقية والأخلاقية في الأعمال التجارية ومع الشركات والمؤسسات الأخرى. كانت الإستراتيجية أول كتاب يتحدث عن نظرية أصحاب المصلحة. (نهج أصحاب المصلحة)

(A stakeholder Approach) الذي قام بتأليفه (Edward Freeman) حيث يتحدث عن كيف يمكن للإدارة تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعملون في شركة. تقول النظرية أن الهدف من العمل هو تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة لأصحاب المصلحة حتى يكون العمل ناجحًا وطويل الأمد بمرور الوقت. يجب على المديرين التنفيذيين مراعاة مصالح أصحاب المصلحة في جميع الأوقات والحفاظ عليها متوازنة. الموردون والعملاء والمجتمع والمساهمين والموظفين جميعهم في هذه المجموعة و(المكلفين) حيث ترتبط النظرية مع الدراسة كونها تبحث في أداء المؤسسة من خلال العوامل المؤثرة ونظم المعلومات الضريبية المحوسبة وأثرها على الاداء الضريبي بتوسيط الحوكمة الضريبية والتدين وافشاء المعلومات ملطف، حيث الفكره الأساسية في نظرية أصحاب أن المنظمات التي تدير علاقات أصحاب المصلحة في الحياة الواقعية ستستمر لفترة أطول وتعمل بشكل أفضل من تلك التي لا تديرها. يقول فريمان إن المؤسسات

يجب أن تكون قادرة على القيام بأشياء مثل مراقبة مصالح أصحاب المصلحة والتوصل إلى طرق للتعامل معهم ومع شركاتهم بفعالية. كما ينبغي أن يكونوا قادرين على تقسيم وتصنيف مصالح أصحاب المصلحة إلى مجموعات يسهل إدارتها والتأكد من أن وظائف المنظمة تلبى احتياجات أصحاب المصلحة.

٢،٨،٢،٣ نظرية الوكالة

تم تسليط الضوء على مشكلة الوكالة لأول مرة من قبل آدم سميث (١٧٩٠) في القرن الثامن عشر قبل أكثر من مئتي عام، وقام (Berle & Means، ١٩٣٢) بتطوير وجهة نظر سميث وتم تقديم وصف مفصل للنظرية بواسطة Jensen & Meckling (١٩٧٦). وتم تطوير نظرية الوكالة في أوائل السبعينيات كاستجابة للحكومة الرئيسية المشاكل التي نشهدها في الشركات العامة (laan، ٢٠٠٩) يشرح العلاقة بين الموكل والوكيل (Al-Shammari & Al-Sultan، ٢٠١٠)، وتحدد النظرية العلاقة بين المديرين (المساهمين) والوكلاء (إدارة) في هذه العلاقة، يكون ممثل المساهمين أو الوكيل المعين (مديري الشركة) يعمل نيابة عنه. تركز النظرية على نوعين من المشاكل التي تتعلق بالعلاقة بين المساهمين والمديرين. النوع الأول هو المكان الذي تتعارض فيه أهداف ومصالح المساهمين والمديرين. النوع الثاني هو حيث يقوم المساهمون والمديرون بالتوفيق بين التفاوتات المختلفة لخطر (Jensen & Meckling، ١٩٧٦). و (McGuigan et al، ٢٠٠٦) جادل بأن مشكلة الوكالة تنشأ عند المصالح من المساهمين والمديرين غير متوافقين. على سبيل المثال، الهدف الأساسي على المساهمين تعظيم ثروتهم الخاصة، ولكن في بعض الحالات، أفكار المديرين لا تتوافق مع هذا الهدف. بعبارة أخرى، تظهر مشكلة الوكالة عندما يريد المديرون (المساهمون) من المديرين (الوكلاء) تعظيم الثروة بدلاً من التصرف في المصلحة الذاتية للأخير.

(Guo، ٢٠١١) أوضح (Habbash، ٢٠١٠) أن نظرية الوكالة تساعد في حوكمة الشركات تحسين أداء الشركة من خلال حل مشاكل الوكالة من خلال المراقبة الأنشطة الإدارية، والتحكم في سلوكيات الإدارة

المتمحورة حول الذات التفتيش على عملية إعداد التقارير المالية. اختتم (Lei، ٢٠٠٦) تلك الشركة تسعى الحوكمة للحد من تضارب الوكالات وتهدف إلى موازنة قرارات المديرين والمساهمين. علاوة على ذلك، فإن الأدبيات السابقة مدفوعة بافتراض أن متى إدارة مشكلة الوكالة بين المديرين والوكلاء، ستكون الشركات أكثر كفاءة وأداء أفضل (Reddy، ٢٠١٠) لذلك، تحدد نظرية الوكالة العديد من الآليات التي يجب استخدامها لضمان أن الوكلاء (المديرين) يسعون إلى ذلك تحقيق أفضل النتائج التي تتوافق مع مصالح المساهمين وتحسين أداء الشركة. لذلك تم استخدام نظرية الوكالة للدور التي تلعبه الحوكمة في الدوائر الحكومية من خلال وضع صياغة التشريعات والقوانين وعلاقتها بتحسين الأداء الضريبي وبناء علاقات مع اصحاب المصالح (المكلفين) مما يعكس ذلك بشكل ايجابي على زيادة الإيرادات الضريبية.

٤،٢،٨،٢ نظرية الاخلاق الإسلامية

تبحث نظرية الأخلاق الإسلامية في الأسس العقلانية الدينية للقوانين والقيم والمبادئ التي تملي كيف يجب أن يتصرف الانسان في مختلف مجالات الحياة، وفقاً لمصادر إسلامية وتبحث النظرية أيضاً في أصول هذه المبادئ في الفهم الإسلامي لوجود الإنسان وعلاقته بالله، وان بناء تلك الأسس على المسلمّات الوجودية والمعرفية والميتافيزيقية الإسلامية، وتجب بالضرورة عن الاشكاليات الفلسفية التي تثير التساؤل حول أساسيات ومعايير السلوك البشري بالإضافة إلى أصل هذه المعايير. معيار الصواب والخطأ، وأصل الواجب الأخلاقي، وفكرة المسؤولية الإنسانية وشروطها فيما يتعلق بحرية الإنسان، وكيف تعمل الحرية فيما يتعلق بالحمية والمصير، وفكرة الواجب الأخلاقي، ومدى ارتباطها بالأخلاق الدينية، وإمكان وجود الجزء الأخلاقي، ونية الإنسان والدوافع التي تجعل وظيفته ضرورية، ومدى علاقة الجهد الإنساني بالأخلاقية، مجال نظرية الأخلاق الإسلامية مجال حديث نسبياً، واثمرت أبحاث الشيخ دراز بوضع نظرية أخلاقية إسلامية شاملة تتضمن الركائز الخمس للنظرية الأخلاقية الغربية: الالتزام، المسؤولية، الثواب،

النية، والجهد في الواقع، لم يكن أحد في النصف الثاني من القرن العشرين مهتمًا بالبحث في الأخلاق الإسلامية بناءً على نتائج العمل الرائد للشيخ محمد عبد الله دراز - فيما نعلم بل لم يحاكيه أحد منهم في منهجه. وظلّ هذا العمل رائدًا معزولاً مهيبًا، حتى بدأت دراسات أخرى تتراكم عن تاريخ نظرية الأخلاق لدى المسلمين" والتي نحا معظمها منحى دفاعيًا يتغيى إثبات أن لدينا أخلاقًا نظريّة" كما لدى الغرب، في الواقع سبقناهم بقرون، باستثناء أن أجدادنا لم يشيروا إلى مجال الأخلاق على أنه "أخلاقًا بل بحثوا مسائله تحت مباحث علوم أخرى، هي علم أصول الفقه وعلم الكلام والتصوف من هذه الدراسات دراسة د. أحمد محمود صبحي (الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي: العقليون والذوقيون أو النظر والعمل، (١٩٨٠) ودراسة ماجد فخري النظريات الأخلاقية في الإسلام (١٩٩١). ثم توالى دراسات أخرى تدرس تاريخ الأخلاق "عوضًا عن بناء الأخلاق"؛ حتى قدم د. طه عبد الرحمن دراسته في نقد الحداثة الغربية (سؤال الأخلاق، ٢٠٠٠) التي تهدف إلى تقويض مسلمات الحداثة الغربية إلا أنّها لم تكف بالجهد التقويضي، بدلًا من ذلك، عرضت مسعى بناء تكميليًا حاول تطوير نظرية أخلاقية مبنية على الميتافيزيقيا الإسلامية بما في ذلك الافتراضات الوجودية والمعرفية. هناك عدة طرق "لبناء" النظرية الأخلاقية الإسلامية، بالإضافة إلى طرق لدراسة التاريخ العلمي الإسلامي لإنتاج "تاريخ" النظرية الأخلاقية الإسلامية. فيما يتعلق بالأساليب المستخدمة لتطوير النظام الأخلاقي الإسلامي، يمكن رؤية طريقتين في تطوره الاستراتيجية المتعددة الأوجه التي استخدمها الدكتور دراز، ومنهج محاكاة نسق التصوف الذي اتبعه د. طه عبد الرحمن.

الأول: فقد ركب عدة مناهج ليصل إلى تكوين نظرية أخلاق إسلامية، أولها طرائق المنهج العقلي التي يتبناها الفلاسفة والتي تقوم على التعريف والتقسيم والبرهنة والاعتراضات والإجابات).

ثانياً: المنهج الاستنباطي الذي يقوم على استنباط الفروع من المبادئ، وقد فعل ذلك باستنباط من المعاني والتعليمات الموجودة في كتابات القرآن والسنة، والتي استخدمها بعد ذلك كأساس للمعايير والمفاهيم الأخلاقية، تأليف أقوال جديدة بمصادر قرآنية حديثة.

ثالثاً: منهج تفسير القرآن والسنة، الذي يقرأ القرآن بعين فلسفية تشكك تتساءل ثم تطرح على القرآن أسئلتها، فتجد يقينها وجوابها في كلية القرآن وفي نصوص قد لا ترتبط بالقضية الأخلاقية موضع النظر ارتباطاً لغوياً مباشراً.

خامساً: استخدام منهجاً متفرداً، وهو محاكاة بناء علم التصوف الإسلامي من أجل بناء نظرية أخلاق إسلامية، فاعتمد د. طه عبد الرحمن إلى مقولات صوفية يصنع منها أركاناً لنظرية أخلاقية إسلامية، وهي الميثاق الأول، وشق الصدر، وتحويل القبلة ثم استلهم مفاهيم التصوف وألبسها لباساً أخلاقياً وأسمائها أسماءً جديدة، مثل مقايضة المتخلق على المتصوف، وتحويل القاعدة الصوفية من ضرورة الشيخ المرید إلى مبدأ اخلاقي أسماء بمبدأ الاقتداء الحي، وتسمية التشبه بأسماء الله الحسنى بمبدأ التخلق بالصفات الحسنى، وهكذا، حتى وصل إلى توليد علم أخلاق جديد من رحم علم التصوف القديم. وتختلف مناهج تكوين نظرية الأخلاق الإسلامية عن مناهج قراءة تاريخ النظرية الأخلاقية في الحضارة الإسلامية، ويتصدر هذه المناهج، المنهج التحليلي التركيبي، الذي يعيد قراءة علوم الحضارة الإسلامية ويفككها ليجد فيها أسساً لعلوم أخرى مستحدثة (جعفر، ٢٠١٢) لذا تم استخدام نظرية الاخلاق الاسلامية للدور التي يلعبه التدين لدى موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وعلاقتها بتحسين الاداء الضريبي.

٥،٢،٨،٢ نظرية إدارة خصوصية الاتصالات

تركز النظرية على فكرة لماذا وكيف يدير الناس الإفصاحات الخاصة، وقد تم إنشاء النظرية بواسطة Sandra Petronio في عام ١٩٩١ واستمرارها في عالم النظرية يضيفي عليها مصداقية في التطبيق،

Petronio، (٢٠٠٢) ، النظرية نفسها مهمة لأنها تساعد في خلق فهم لأهمية الخصوصية والحفاظ عليها وكيف يتم التنقل فيها في نطاق الاتصال Nodulman (٢٠١١)، الإفصاح عن الذات وإدارة تغييرات المعلومات الخاصة بناءً على التجارب الشخصية المختلفة، بينما يشعر بعض الأشخاص بالراحة عند مشاركة جميع المعلومات مع الآخرين المهمين ، قد لا يشارك بعض الأزواج المزيد من التفاصيل الشخصية حول حياتهم. تتضمن نظرية الخصوصية الاتصالية أيضًا أفكارًا للإفصاح عن الذات، تعتمد هذه النظرية على فكرة وزن ومقارنة الإيجابيات والسلبيات من أجل تحديد مسارات العمل في الاتصال عند النظر في حدود الخصوصية في العلاقات المختلفة. الإفصاح عن الذات هو عملية مستمرة وديناميكية حيث يتخذ المتصلون قرارات يومية بشأن ما يجب الكشف عنه مع الآخرين Dindia (٢٠٠٠)، كنظرية قائمة على القواعد، تسمح نظرية الخصوصية الاتصالية بالتوصل إلى استنتاجات متعمقة وتفاهات بشأن المعتقدات الشخصية التي يحملها الأشخاص المحيطون بحقوق الخصوصية الخاصة بهم، تفسح هذه النظرية نفسها لفهم مجرد للخصوصية ، وهي فريدة من نوعها في افتقارها إلى الافتراضات التي من شأنها أن تمنع النظرية من النمو والاستجابة لبيئة الاتصال التي يتم تقييمها، هذه النظرية مفيدة بشكل خاص في تقييم الكشف عن المعلومات في بيئات الاتصال مثل الرعاية الصحية والعلاقات والإعلام وبيئات العمل. طبقت الدراسات السابقة هذه النظرية على أنواع مختلفة من العلاقات بما في ذلك: تكنولوجيا المعلومات، استخدام نظرية الصلاحيات والخصوصية للدور الحساس التي تلعبه في بيئة الأعمال واليه إفشاء المعلومات سوف تؤثر على الأداء الضريبي.

٢،٩ الدراسات السابقة

يتناول هذا القسم الحديث عن الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة بجودة الإقرارات الضريبية ثم يتناول الحديث عن الدراسات المتعلقة بين نظم المعلومات الضريبية

المحوسبة بالاداء الضريبي والمكون الحد من التهرب الضريبي وزيادة التحصيلات الضريبية، ثم تناول الحديث عن الدراسات المتعلقة بالحوكمة الضريبية، ثم يتناول الحديث عن الدراسات المتعلقة بالتدين وافشاء المعلومات على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي، ثم يتناول الحديث عن الدراسات التي تناولت الصلاحيات والخصوصية على افشاء المعلومات واخيراً سيتناول الفصل الحديث عن مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات والابحاث السابقة.

٢،٩،١ الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة بجودة الإقرار الضريبي. تم التطرق الى الدراسات التي تناولت تاثير نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرار الضريبي، ومعرفة الأهمية التي تلعبها في تحسين كفاءة الإقرارات الضريبية، ومن هذه الدراسات دراسة جرادات (٢٠١٣) وجد انه يوجد أثر إيجابي على التزام المكلفين في تقديم الإقرار الضريبي على زيادة الإيرادات الضريبية في الاردن، والملاحظ انه في الدراسة تم دراسة الأهمية التي تلعبها نظم المعلومات وتقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد في زيادة الإيرادات الضريبية. وبينت دراسة حسين ومحمد (٢٠١٨) التي طبقت على موظفي الهيئة العامة للضرائب في العراق وخلصت الدراسة إلى عدم امتلاك الموظفين في الهيئة العامة للضرائب المؤهل العلمي على استخدام نظم المعلومات المحاسبية، وعدم تطوير الإجراءات المستخدمة لتوسيع قاعدة الخضوع الضريبي بحصر الانشطة الاقتصادية للمكلفين.

وقد خلصت دراسة الشوشان (٢٠١٦) التي طبقت على دوائر ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لنظم المعلومات المحاسبية التي تم قياسها من خلال كل من توفر متطلبات النظام والخبرة العلمية والعملية مجتمعين ومنفردين على فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، واوصت دراسة جرادات (٢٠١٣) الى زيادة الحوافز التشجيعية للمكلفين المتزمين بتقديم الإقرار الضريبي بأسرع وقت لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، أوصت دراسة الشوشان

(٢٠١٦) بتحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات لأنها ستتيح إمكانية التحقق من صحة الإيرادات والنفقات في الدائرة والتأكد من تنفيذها وفقاً للإجراءات المسبقة خطة معدة وبما يتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات والأنظمة وكذلك استخدام الموازنات التقديرية لما لها من أثر في زيادة الإيرادات والنفقات الحكومية. واوصت دراسة حسين ومحمد (٢٠١٨) إلى ضرورة عمل دورات تدريبية متخصصة لموظفين المسح الميداني وتطوير قدرتهم وخبراتهم وذلك للتواصل إلى مصادر دخل جديدة لم تحصر ضريبياً.

٢،٩،٢ الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة بالحد من التهرب الضريبي.

تم التطرق الى الدراسات التي تناولت تأثير نظم المعلومات الضريبية المحوسبة في الحد من التهرب الضريبي، ففي دراسة عسكر ويعقوب (٢٠٢٠) والتي طبقت على المخمنين ومدققي الضرائب العاملين في الهيئة العامة للضرائب في العراق، وتوصلت الى وجود دور كبير لكفاءة الفاحص الضريبي في عملية التحاسب الضريبي حيث يقوم بفحص القوائم المالية المقدم من المكلفين وفحصه فحصاً دقيقاً للتأكد من سلامة القوائم من حالات الغش او التهرب الضريبي ففي دراسة مريم (٢٠١٩) وجد ان الرقابة الجبائية ونظم المعلومات وان كانت من انجح الوسائل لمحاربة التهرب الضريبي الا انها تبقى قاصره في تحقيق هذا الهدف بسبب نقص الوسائل المادية والحواجز ووجود ثغرة بين المكلفين والضريبة وغيرها، وبينت دراسة خنفري واليزيد (٢٠١٩) إلى ضعف الادارة الضريبية التي ما زالت تعتمد على الاساليب اليدوية القديمة الغير ملائمة وايضاً عد التنسيق بين الادارات المختلفة له أثر على زيادة الحصيلة الضريبية. وبينت دراسة عيدة واخرون (٢٠١٩) أن عدم فعالية النظام قد يؤدي إلى تعريضه لبعض الصعوبات التي تقلل من عائداته وبالتالي تنعكس سلباً على الخزينة العامة للدولة، حيث تم تحديد التهرب الضريبي والاحتيال على أنهما من أهم الشواغل والتحديات التي تواجه الدولة، وبينت دراسة بومدين وبن شعيب (٢٠١٥) أن

على الرغم من التقدم الذي أحرزه النظام الضريبي في مختلف المجالات وما صاحب ذلك من زيادة في الربحية المالية للضرائب المختلفة، إلا أن النتائج التي تم الحصول عليها لم تكن كافية لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في استبدال ضرائب النفط بضرائب منتظمة، الأمر الذي يتطلب تدابير مستدامة من جميع الأطراف سيعزز الطاقة الضريبية ويعزز كفاءة الإدارة الضريبية، مما يمكنها من الاستجابة بشكل أفضل للتغيرات السريعة التي تشهدها الاقتصادات العالمية والإقليمية والمحلية والمحلي، وبينت دراسة امين (٢٠١٧) ان المراجعة الجبائية تساهم بشكل كبير في زيادة التحصيلات الضريبية للدولة، عن طريق استرجاع الدين الضريبي الذي يخفيه المكلف بالضريبة،بالاضافة إلى العقوبات المترتبة عليها، وهذا ما يجسد المعنى الفعلي للحكومة الضريبية، بينما بالمقابل دراسة (أحمد ومختار، ٢٠١٦) التي طبقت على مفتشي الفحص الضريبي العاملين في ديوان الضرائب في السودان، والتي استخدمت الاستبانة لجمع المعلومات، توصلت إلى ان اتباع أساليب النظام الضريبي يقلل من مخاطر التهرب الضريبي. بينت دراسة سعد (٢٠١٤) والتي طبقت على الدوائر الضريبية والمكاتب المحاسبية في غزة- فلسطين، واستخدمت المنهج ذاته، توصلت إلى أن وجود ثغرات في نظام المعلومات المحوسبة يستغلها المكلفين في التهرب الضريبي. في حين بينت دراسة قبلان (٢٠١٤) والتي ظهرت ان اتباع دوائر ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية إجراءات غير محوسبة لم يكن له دور في الحد من التهرب الضريبي، حيث تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات، ايضاً بينت دراسة (الربيعي ورشيد، ٢٠١٣) والتي طبقت في الهيئة العامة للضرائب في العراق، وتوصلت الى ان وجود مجموعة من المؤاخذات التي قد تؤخذ على نظام المعلومات المطبقة في الهيئة الغير محدث يؤدي إلى اتساع ممارسات التهرب الضريبي من قبل المكلفين. وبينت دراسة (Olatunji et al، ٢٠١٧) ان تكنولوجيا المعلومات تعزز من مستوى الضرائب الإنتاجية في نيجيريا ايضاً، حيث استخدام نفس النهج في جمع البيانات وهي الاستبانة، وبينت دراسة الزعي و اخرون (٢٠١٣) الى قصور

قانون ضريبة الدخل يوجد بها ضعف وتؤدي إلى التهرب الضريبي فيجب إلى تخفيض العقوبات لعملية ردع المكلفين، وأوصت دراسة عسكر ويعقوب (٢٠٢٠) إلى ضرورة مراعاة القواعد الضريبية في عملية فرض الضرائب للحد من التهرب الضريبي، لكي يشعر المكلف بالعدالة وانها تعود بالمنفعة عليه هذا سوف يحفز المكلفين في دفع الضرائب وعدم التهرب الضريبي، وأوصت دراسة مريم (٢٠١٩) على ضرورة تزويد الادارة الضريبية بالاجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع خدماتها مما ينعكس ذلك على الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية للدولة. وأوصت أيضاً دراسة خنفرى واليزيد (٢٠١٩) إلى ضرورة قيام الإدارة الضريبية بتحسين اجراءات الرقابة الجبائية وهذا من خلال ربط مختلف الادارات ببعضها البعض مما ينعكس ذلك على زيادة إيرادات الدولة. أيضاً أوصت دراسة عيدة وآخرون (٢٠١٩) إلى انه يجب على الدولة مكافحة التهرب الضريبي والغش الضريبي والحد منها، وفرض رقابة جبائية فعالة. كما أوصت دراسة بومدين وبن شعيب (٢٠١٥) إلى ضرورة عمل تحديث مستمر وتغيير جذري لبعض الضرائب والرسوم حيث ان بعضها قديمة، كما ان هناك قصور في اجراءات التحصيل والتبليغ والمتابعة. وأوصت دراسة راشدي (٢٠١٧) ضرورة زيادة العقوبات الجبائية على المكلفين المخالفين للدفع. وأوصت أيضاً دراسة أحمد ومختار (٢٠١٦) إلى ضرورة تدريب مفتشي الفحص الضريبي باستمرار وتحديث نظام المعلومات بديوان الضرائب. وأوصت دراسة قبلان (٢٠١٤) إلى ضرورة تحسين الإجراءات والسياسات المحاسبية المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية للحد من التهرب الضريبي. وأوصت دراسة سعد (٢٠١٤) إلى أن نظم المعلومات المحوسبة وجد بها ثغرات قد يستخدمها البعض لتنفيذ التهرب الضريبي. وأوصى الباحث الإدارات الضريبية على تطوير كفاءة ومهارة موظفيها بالتدريب المستمر للحد من التهرب الضريبي. وأوصت دراسة الربيعي ورشيد (٢٠١٣) إلى ضرورة وجود نظام تخزين للبيانات باستخدام الطرق الحديثة والتي تعتمد على الحاسبة الإلكترونية والتي تساعد من

امكانية الحفاظ على المعلومات من الضياع أو التلاعب والعودة إليها بأي وقت. واوصت دراسة الزعبي وآخرون (٢٠١٣) ضرورة تعديل العقوبات المذكورة في قانون الضريبة الأردني بجعل العقوبة أكبر لتكون أكثر رادعاً لمن يحاول التهرب من دفع الضريبة واوصت دراسة (Olatunji et al, ٢٠١٧) إلى انه يجب ان تتحمل الحكومة المحلية مسؤولية جمع الضرائب ووضروة عمل حلقات دراسية وتوعية عملية لإدارة الضرائب التقفية.

وبناءً على ما سبق فقد تبين ان الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة والحد من التهرب الضريبي فبعضها بين اهمية أثر نظم المعلومات في الحد من التهرب الضريبي والبعض سلط الضوء على وجود خلل في نظم المعلومات المطبق في دائرة الضريبة، والبعض يرجع ذلك الى ضعف القوانين الرادعة للمتهربين، والبعض سلط الضوء على الاسباب الرئيسية للتهرب الضريبي واساليب تجنبها وكيفية معالجتها.

٣،٩،٢ الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة بزيادة التحصيلات الضريبية

تم التطرق الى الدراسات التي تناولت تأثير نظم المعلومات الضريبية المحوسبة في تحسين التحصيلات الضريبية، ففي دراسة الشرع واخرون (٢٠٢٠) والتي طبقت على الهيئة العامة للضرائب في العراق توصلت إلى أن إجراءات التحاسب الضريبي المتبعة من قبل الهيئة العامة للضرائب لا زالت تعاني من افتقارها إلى التقنيات الحديثة في التحاسب وخصوصاً فيما يتعلق بربط وتحصيل الضريبة من المكلفين كنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب. وبينت دراسة خرايشة، (٢٠٢٠) والتي طبقت في الاردن وتوصلت إلى ضرورة اعادة النظر في النسب الضريبية والشرائح بينما يتناسب بالوضع الاقتصادي والظروف التي يمر بها المستثمرون، وكذلك تبين ان الاعفاءات الضريبية والحوافز التشجيعية لها أثر إيجابي في رفع وزيادة الاستثمارات في الأردن وما له من اثر على زيادة الإيرادات الضريبية. وبينت دراسة ناصر

وأخرون (٢٠١٩) والتي طبقت على الهيئة العامة للضرائب في الجزائر، وتوصلت إلى أن أي نظام ضريبي مهما كان درجة كماله لا يستطيع ان يحقق النتائج والأهداف المطلوبة للدولة من دون أن يكون هناك نظام معلومات ضريبية كفوءة وفعالة لحصر دخول المكلفين الخاضعين للضريبة بشكل دقيق مما ينعكس ذلك على إيرادات الدولة، وبينت دراسة عبد الحليم (٢٠١٨) والتي طبقت في الجزائر وتوصلت إلى ان استخدام الفحص الضريبي الإلكتروني ادرى الى تنفيذ عدة عمليات فحص ضريبي بأعلى درجات الدقة والسرعة الممكنة، أدى ذلك عدم حدوث أي تأخير في عملية ربط وتحصيل الضريبة وعدم شطبها بالتقادم، كما أن استخدام الفحص الضريبي الإلكتروني أدى إلى عدم تأخر الفحص وسهولة حصر وضبط المجتمع الضريبي. وبينت دراسة عبدالله (٢٠١٨) التي طبقت على موظفي ديوان الضرائب في السودان وتوصلت الى توفر وسائل امن وحماية في عمل النظام الدفع الإلكتروني عند التصميم والتشغيل من حالات الاختراق يساعد في عملية التحاسب الضريبي، وبينت دراسة (شاكر والخفاجي، ٢٠١٧) والتي طبقت في الهيئة العامة للضرائب في العراق وتوصلت الى وجود تأثير واضح لنظم المعلومات الضريبية في زيادات الإيرادات الضريبية. وبينت دراسة (شاكر، ٢٠١٧) والتي طبقت في الهيئة العامة للضرائب في العراق وتوصلت إلى ان عدم مواكبة النظم الضريبية المتطورة يجد من قدرة الدولة على تحقيق إيرادات ضريبية مرتفعة، والذي ينعكس سلباً في قدرتها على تحقيق أهدافها. وبينت ايضاً دراسة السقا (٢٠١٦) والتي طبقت في وزارة المالية الفلسطينية وتوصلت إلى توافر خصائص جودة المعلومات ومبادئ موثوقية النظم في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية بنسب متفاوتة مع وجود علاقة بينها وبين تحسين أدائها المالي. وبينت دراسة (Karimi et al، ٢٠١٧) التي طبقت في كينيا وتوصلت إلى ان أنظمة تكنولوجيا المعلومات طورت العمليات التي تسهلها أنظمة الرقابة الداخلية والتي بدورها تعزز الفاعلية والكفاءة لموظفي حكومة كينيا. وبينت دراسة (Monica et al، ٢٠١٧) التي طبقت على موظفين الهيئة

العامه للضرائب في كينيا. توصلت إلى أن النظام الضريبي الإلكتروني يساهم بشكل كبير في فاعلية التحصيل الضريبي في كينيا. وبينت دراسة (Allahverdi et al، ٢٠١٧) والتي طبقت في تركيا. توصلت إلى الانتقال إلى النظام الضريبي الإلكتروني أثر بشكل إيجابي على عائدات الضرائب وخفض تكاليف تحصيل الضرائب في تركيا. وبينت دراسة (جودة، ٢٠١٦) والتي طبقت في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن وتوصلت إلى ان تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي يساعد على زيادة التحصيلات الضريبية. وبينت دراسة جودة وتوفيق (٢٠١٥) التي طبقت على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن وتوصلت إلى ان زيادة فاعلية دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تتأثر في تطوير الحاسب الالي والبرمجيات المستخدمة في تكنولوجيا المعلومات والدائرة وتوفير المعلومات المحاسبية المفيدة وتوفير الكفاءات البشرية النوعية. وبينت أيضاً دراسة دهان (٢٠١٢) التي طبقت في وزارة المالية في فلسطين وتوصلت إلى ان نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية فاعلة بنسبة ٧٣٪ في تحقيق جودة التقارير المالية، أي أنه ما زالت بحاجة لمزيد من التطوير لتعزيز قدرتها على توفير لمتخذي القرارات، بالمقابل اوصت دراسة الشرع واخرون (٢٠٢٠) إلى ضرورة العمل على تطوير وتنوع الخدمات التي تخدم رغبة المكلفين الحاليين والجدد مما قد ينعكس ذلك على زيادة الحصيله الضريبية. واوصت دراسة خرابشة (٢٠٢٠) إلى ضرورة إلى إنشاء حزمة شاملة من الحوافز الضريبية والحوافز التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن. بالإضافة إلى ذلك، ضرورة سن قانون جديد لضريبة الدخل والمبيعات يكون مناسباً للسيناريو الحالي، مما يوسع فرص الاستثمار الأجنبي وبالتالي يعزز إيرادات الدولة واوصت دراسة ناصر واخرون (٢٠١٩) إلى ضرورة عمل برنامج اصلاح ضريبي يتم من خلاله التركيز على تطوير نظم المعلومات الضريبية التي تساهم في تطوير جوانب النظام مما ينعكس ذلك على الإيرادات الضريبية للدولة، واوصت دراسة عبدالله ٢٠١٨ الى ضرورة توفر قاعد بيانات شامله عن المجتمع الضريبي

وربط المصالح الضريبية ببعضها البعض مع وضع نماذج لهذه البيانات والمعلومات للاستفادة منها في علمية التحاسب الضريبي، واوصت دراسة عبد الحليم (٢٠١٨) إلى ضرورة تطوير فاحصي النظام الضريبي في الجزائر وأهمية امتلاكهم المهارة والمعرفة الضرورية عن أدوات وأساليب تكنولوجيا المعلومات. واوصت دراسة شاكر (٢٠١٧) إلى ضرورة أن تتبنى السلطة الضريبية الوسائل والطرق التكنولوجية الحديثة كنظام للدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب عند إجراء التحاسب الضريبي مع المكلفين ضماناً لسرعة الإنجاز ودقة الاحساب ورفع كفاءة عمل الإدارة الضريبي. واوصت دراسة شاكر والخفاجي (٢٠١٧) إلى ضرورة قيام الإدارة الضريبية بتطوير نظم معلوماتها الحالية لزيادة الإيرادات الضريبية ولتطوير أداءها. واوصت دراسة السقا (٢٠١٦) إلى ضرورة قيام وزارة المالية بإعداد خطط استراتيجية وتنفيذها لتطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الإلكترونية لتحقيق استمرارية جودة تلك المعلومات ومبادئ موثوقية النظم بشكل متكاملة. واوصت دراسة جودة (٢٠١٦) إلى ضرورة الاستفادة بتوظيف الحوافز الضريبية لتشجيع المكلفين والمفوضين باستخدام الخدمات الإلكترونية بدلاً من الورق. واوصت دراسة جودة وتوفيق (٢٠١٥) إلى ضرورة الاستمرار في تطوير نظم المعلومات الضريبية حسب ما يتطلبه العمل، لما لذلك من أثر في علمية جمع المعلومات والتقدير والتحصيل. واوصت دراسة دهمان (٢٠١٢) إلى ضرورة استكمال حوسبة كافة النظم والإجراءات المحاسبية المطبقة في مختلف دوائر وزارة المالية وتعزيز الدور الرقابي للتقارير المالية، من خلال تضمين التقارير المالية بنسب التحصيل، واوصت دراسة (Karimi et al، ٢٠١٧) إلى الحكومة المحلية إلى ضرورة مراجعة القرارات والقوانين الحكومية ومدى تكامل أنظمة المعلومات المحوسبة المستخدمة في ضريبة الدخل والمبيعات ومدى ارتباطها بالقرارات الإدارية للحكومة المحلية في مقاطعة ايمبو. واوصت دراسة (Allahverdi et al، ٢٠١٧) إلى ضرورة تطوير النظام الضريبي لما له من فوائد تنعكس بشكل إيجابي على كفاءة التحصيل الضريبي في تركيا. واوصت دراسة (Monica

et al، ٢٠١٧) إلى تطوير النظام الضريبي في كينيا لما له من فوائد تنعكس بشكل إيجابي على كفاءة التحصيل الضريبي.

٢،٩،٤ الدراسات المتعلقة بالحوكمة الضريبية كمتغير وسيط

تم التطرق الى الدراسات التي تناولت تاثير فاعلية الحوكمة الضريبية على نظم المعلومات الضريبية وعلى الاداء الضريبية في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية وزيادة تقديم الإقرار الضريبي. ففي دراسة Carvalho & Ávila، (٢٠٢٢) توصلت الى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الحوكمة الضريبية وتقليل معدلات التهرب الضريبي. وهذا يعني أن وجود نظام ضريبي شفاف وإجراءات حوكمة فعالة يمكن أن يقلل من احتمالات وممارسات التهرب الضريبي، وتوصلت دراسة Rashid et al (٢٠٢١) وجدت الدراسة أن جودة الحوكمة ومستوى التدين يؤثران بشكل ملحوظ على مستوى التهرب الضريبي في دول OECD. تبين أن الدول ذات جودة حوكمة عالية ومستوى تدين أعلى تظهر مستويات أقل من التهرب الضريبي. هذا يشير إلى أن جودة الحوكمة والتدين يمكن أن تكون عوامل مهمة في التحكم في سلوك التهرب الضريبي في الدول، وخلصت دراسة عوادية (٢٠٢١) التي طبقت على موظفين ومسؤولين ماليين ومهنيين في مديرية الضرائب لولاية سوق اهراس، الى وجود علاقة طردية في تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية والتي سوف تساهم وتحد من التهرب الضريبي. وبينت دراسة (Maswadeh & Hanandeh، ٢٠٢٠) التي طبقت على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية وتوصلت الى ان تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية من خلال تقديم الخدمات الضريبية المحوسبة ينعكس على زيادة الثقة بين المكلفين ودوائر ضريبة الدخل وكفاءة الاداء الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية، وبينت دراسة عبد القادر وبوجطو (٢٠٢٠) التي طبقت على مديرية الضرائب في الجزائر وتوصلت إلى وجود أثر لتبني مبادئ الحوكمة على أداء إدارة الضرائب الجزائرية. وبينت دراسة طيبة وعبد القادر (٢٠٢٠) التي طبقت على المديرية الولائية

للضرائب بشار في الجزائر وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة الضريبية يساعد دافعي الضرائب على أن يكونوا أكثر استعدادًا لاتباع القواعد في القوائم الضريبية، مما يجعلها أفضل. وبينت دراسة مسمش وآخرون (٢٠٢٠) أن السبب الرئيسي للتهرب الضريبي هو وجود تعديلات مستمره على النظام الضريبي، وضعف العقوبات المنصوصة، ووجود فساد اداري ومالي وتدخل الحكومة في بعض الاسواق تشجع المكلف من التهرب الضريبي، وبينت دراسة قيدوم (٢٠١٩) التي طبقت على موظفي مديرية الضرائب لولاية ام البواقي، وخلصت الى وجود اثر معنوي في تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، وبينت ايضاً دراسة سماعين (٢٠١٩) ان السبب الرئيسي في الغش الضريبي هو عزوف الإدارة الضريبية من اللجوء إلى القضاء لمعاقبة المكلفين وردعهم من ارتكاب الغش الا انه حسب الاحصاءات ان عدد المكلفين إلى قلة عدد القضايا المنظوره في المحاكم، وحتى بعد اكتشاف الغش الضريبي من قبل الإدارة ورفعها للمحكمة وبمجرد التزام المكلف بدفع المبلغ المستحق عليه يتم سحب القضية، وبينت دراسة بن عودة وآخرون (٢٠١٩) أن التهرب الضريبي جريمة من الجرائم التي تؤثر على اقتصاد الدولة، وبدورها يجب تظافر الجهود للقيام بإجراءات قانونية رديعة تتميز بالعدالة والشمول، وبينت دراسة الطاهر ومعمري (٢٠١٩) والتي طبقت على المديرية الضرائب في الجزائر وتوصلت إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يزيد من آلية الحوار بين المكلفين ومدراء الادارات الضريبية، ويزيد من قدرتها على ابلاغ المكلفين بمقدار الضريبة في الوقت المحدد عن طريق قنوات الاتصال المعتمدة لدى الضريبة، والذي ينعكس على زيادة الثقة بين المكلفين والدائرة ويزيد من المتحصلات الضريبية، وبينت دراسة شاكر وإسماعيل (٢٠١٨) التي طرقت في العراق توصلت إلى ضعف استجابة الجهات الساندة للعمل الضريبي وبالتالي ضعف تعاونها مع الهيئة العامة للضرائب، الامر الذي انعكس سلباً على عملية الحصول على معلومات تسهم في حصر الوعاء الضريبي للمكلفين وإلى انخفاض في الحصيلة الضريبية، وبينت دراسة

المومني والعبيني (٢٠١٨) التي طبقت على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن. وتوصلت إلى وجود أثر ايجابي للحكومة الضريبية "الرقابة الضريبية" على الإيرادات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن، وضرورة التوسع باستخدام التكنولوجيا الرقمية والربط التكنولوجي مع كافة الدوائر والمراكز الرقابية لنقل المعلومات. فيما بينت دراسة الشهيبي (٢٠١٨) التي طبقت بإدارات الضرائب في ليبيا وتوصلت إلى وجود علاقة قوية في تطبيق آليات الحوكمة الضريبية والحد من الفساد الضريبي ومكافحته. فيما بينت دراسة عبد الكافي (٢٠١٨) التي طبقت على إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا. وتوصلت إلى ان استخدام نظام حوكمة لإدارة مصلحة الضرائب له تأثير على عمليات تحصيل الضرائب، مثل جرد وتسجيل المكلفين ومتابعته، مما قد ينعكس ذلك على زيادة الإيرادات الضريبية، فيما بينت ايضاً دراسة زرقون وعتير (٢٠١٨) إلى أن التحقيق في المحاسبة نظراً لأنه يحقق في جميع أنواع الضرائب والرسوم فهو تدقيق شامل لكل المعلومات المصرح بها وحتى غير المصرح بها، أما التحقيق المصوب في المحاسبة فهو يتبع أسلوب العينة المستهدفة، ما يجعله أكثر فعالية ودقيق مع توفير نسبي للوقت والجهد، وبينت دراسة حديدي وحمودة (٢٠١٩) التي طبقت على مديريات الضرائب في الجزائر وتوصلت إلى أن التزام إدارة الضرائب الجزائرية بتطبيق معايير الحوكمة الضريبية من شأنه أن يقلل بشكل كبير من ظاهرة التهرب الضريبي، وخلصت ايضاً دراسة ضيف الله واخرون (٢٠١٨) الى ان تطبيق المصلحة الجبائية بشكل دقيق يساعد الادارة الضريبية على تحديد وحساب مختلف الضرائب والرسوم الواجب تسديدها من المكلفين وذلك بالاعتماد على مدى صحة الإقرارات الضريبية التي يقدمونه على تحسين الأداء الضريبي، وايضاً دراسة لشلح (٢٠١٨) ان مهما كانت الرقابة الجبائية من انجح الطرق لمحاربة التهرب الضريبي الا انها تبقى قاصره وهذا بسبب الوسائل المادية والبشرية خاصة الكفاءات العليا في الميدان القانوني والمحاسبي. وبينت دراسة بلهادي وقدي (٢٠١٨) والتي طبقت في الجزائر وتوصلت إلى عدم توفر معلومات

واحصائيات شاملة حول طبيعة وتكلفة النفقات الضريبية، وعدم نشرها بانتظام وبينت دراسة راشدي (٢٠١٧) التي طبقت في الجزائر وتوصلت إلى ان المراجعة الجبائية لدوائر ضريبة الدخل تساهم بشكل كبير في زيادة التحصيلات الضريبية الجزائرية، عن طريق تحصيل الدين الضريبي الذي يتهرب منه المكلفين، بالإضافة إلى اهتمام الحوكمة الضريبية في تفعيل العقوبات المترتبة على التهرب الضريبي. وبينت دراسة (AZEEZ، ٢٠١٥) التي طبقت في سريلانكا وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين حجم المجلس والأداء، كما توصل إلى أن الفصل دور العضو المنتدب له علاقة إيجابية في أداء الشركات، دراسة بكر (٢٠١٥) التي طبقت على شركات التدقيق ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن وتوصلت إلى أن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى زيادة الثقة والموثوقية في التقارير المالية المقدمة إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، والتي سوف تؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي وبالتالي إمكانية تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين بشكل عادل. وبينت دراسة محمود (٢٠١٦) والتي طبقت في فلسطين وتوصلت ان الادارة الضريبية مقتصره في التعامل مع الوزارات التي تعطي رخص العمل ومزاولة المهنة مثل وزارة المواصلات ونقابة المحامين والصحة وهذا يؤدي إلى زيادة التهرب من دفع ضريبة القيمة المضافة مما قد يؤثر على الايرادات الضريبية. وبينت دراسة (Chermian&Jin، ٢٠١٥) التي طبقت في إندونيسيا وتوصلت إلى أن حوكمة الشركات ترتبط الجودة ارتباطاً إيجابياً بأداء الشركة، مما يشير إلى تحسين الشركة يمكن للحكومة أن تعود بالفوائد على أصحاب المصلحة. وترتبط ملكية الدولة ارتباطاً إيجابياً بأداء الشركة، مما يدل على أن الدعم الحكومي في البلدان النامية مفيد لتأكيد النمو أخيراً، تخفف ملكية الدولة بشكل سلمي من تأثير حوكمة الشركات الجودة في أداء الشركات، مما يدل على تحسين حوكمة الشركات في الشركات المملوكة للدولة أقل فعالية من حيث تحسين الأداء. وبينت دراسة ابراهيم وجعفر (٢٠١٧) التي طبقت بديوان الضرائب في السودان وتوصلت إلى ان حوكمة الادارة الضريبية ادت إلى زيادة الالتزام الضريبي بديوان

الضرائب في السودان، وان حوكمة التشريع الضريبي كما تبين قللت من المنازعات الضريبية بين الممولين والادارة الضريبية مما أثردلك في زيادة من الالتزام الضريبي، وان تطبيق مبدأ العدالة على الممولين من حيث عملية الحصر وربط بالمؤسسات الاخرى للدولة وتحصيل الضريبة زاد من الالتزام الضريبي. بالمقابل اوصت دراسة طيبة وعبد القادر (٢٠٢٠) إلى ضرورة إعداد برامج تدريبية لإطارات الإدارة الضريبية لزيادة وعي الموظفين بمبادئ الحوكمة الضريبية، لما لذلك من أثر كبير على تحسين الأداء الضريبي، ونشر الوعي الضريبي عن طريق برامج إعلامية مدروسة وعبر قنواتها. واوصت دراسة عوادية (٢٠٢١) ضرورة قيام الإدارة الضريبية باعلام الموظفين بأساليب وطرق الغش المستخدمة التي يتبعها المكلفين للحد من التهرب الضريبي، واوصت دراسة (Maswadeh& Hanandeh، ٢٠٢٠) الجهات المسؤولة في دوائر ضريبة الدخل إعداد خطط استراتيجية بما يتعلق في تطوير ومتابعة التقنيات الحديثة المتعلقة في الخدمات الضريبية المحوسبة وخصوصاً بما يتعلق بربط وتحصيل الضريبة من المكلفين كنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب، ضماناً لسرعة الإنجاز ودقة الاحتساب ورفع كفاءة الاداء الضريبي، واوصت ايضاً دراسة مسمش واخرون (٢٠٢٠) إلى ضرورة بناء وتطوير الإدارة الضريبية وربط مؤسسات الدولة ببعضها باستغلال التكنولوجيا الحديثة وضرورة الانفتاح على وسائل الاعلام المحلية لتقريب الادارة الضريبية من المكلفين ورفع درجة الوعي الجبائي، واوصت دراسة قيدوم (٢٠١٩) الى ضرورة تدريب جميع الموظفين بمديرية الضرائب على نظام الحوكمة الضريبية، واوصت دراسة سماعين (٢٠١٩) إلى ضرورة اجراء دراسات ميدانية مسبقة ومعقدة قبل وضع القوانين حيز التنفيذ، حتى يتمكن من تجربتها وتطبيقها على ارض الواقع ومدى قبولها من قبل المكلف، مع العمل إلى تفادي التغييرات والتعديلات القانونية، وضرورة تبسيط النظام الضريبي وعدم اثقاله وتعقيده بالضرائب ذات المردود الضعيف التي تساهم بقيام المكلف بالتهرب الضريبي . واوصت ايضاً دراسة بن عودة واخرون (٢٠١٩) إلى ضرورة اعتماد نظام جبائي

الكروني يعتمد على التقنيات الحديثة في موائمة الاتصال والاعلام، واوصت دراسة الطاهر ومعمري (٢٠١٩) إلى ضرورة توعية مدققي الضرائب بأهمية المكلفين ودورهم في تمويل خزينة الدولة والابتعاد عن النظرة السلبية لهم كمتهمين بالتهرب الضريبي، وزيادة محتوى الاحترام بين الجميع دافعي الضرائب من المكلفين، مما قد ينعكس ذلك إلى زيادة التحصيلات الضريبية، واوصت دراسة شاكر وإسماعيل (٢٠١٨) إلى الجهات الساندة في القطاع الصحي توفير المعلومات اللازمة للادارة الضريبية بالإضافة إلى أهمية الاهتمام بمعلومات للادارة الضريبية لمساعدتها في زيادة الإيرادات الضريبية واوصت دراسة المومني والعبيني (٢٠١٨) إلى ضرورة التحسين المستمر للادارة الضريبية من خلال التوسع باستخدام التكنولوجيا الرقمية والربط التكنولوجي مع كافة الدوائر والمراكز الرقابية لنقل المعلومات. واوصت دراسة ضيف الله واخرون (٢٠١٨) إلى ضرورة تشجيع المكلفين الذين تثبت براءة ذمتهم على منحهم امتيازات ضريبية والعمل على تطبيق نظام التصريحات الجبائية المعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بدلاً من الاساليب والنظام اليدوي المتبع حالياً، واوصت أيضاً دراسة لشح (٢٠١٨) واوصت الدراسة إلى ضرورة تنفيذ تقنيات ضريبية إضافية قبل حدوث التهرب الضريبي، حيث أصبحت الرقابة الضريبية وحدها غير كافية نتيجة لتضخم هذه الظاهرة وانتشار أساليب التهرب الضريبي واوصت دراسة ابراهيم وجعفر (٢٠١٧) إلى ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية وايضاً بديوان الضرائب وذلك من خلال رفع عملية التحاسب الضريبي، واوصت دراسة محمود (٢٠١٦) إلى ضرورة تفعيل الجهات الرقابية في الدوائر الضريبية في العقوبات والغرامات وتطبيق منع السفر على المكلفين والحبس وحجز الممتلكات العامة والغرامات القانونين، نظراً للتساهلات المفرطة من قبل الادارة الضريبية للمكلفين. واوصت دراسة عبد الكافي (٢٠١٨) إلى ضرورة تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب حيث ان له أثر ايجابي في تحصيل الإيرادات من خلال الالتزام بالقوانين والتوجيهات

التي تحدد مهام المسؤولين بإدارة الضرائب واوصت دراسة بلهادي وقدي (٢٠١٨) إلى ضرورة الغاء النفقات الضريبية غير الفعالة، بهدف تحسين التحصيلات الضريبية. واوصت دراسة الشهبي (٢٠١٨) إلى ضرورة بيان أهمية الحوكمة الضريبية وتفعيل آليات الحوكمة الضريبية في جميع الإدارات والمكاتب الضريبية والعمل على تنظيم دستور بالحوكمة الضريبية، ووضع لوائح وتشريعات خاصة بالحوكمة. واوصت دراسة بكر (٢٠١٥) إلى ضرورة العمل على تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات الدولة العامة وخصوصاً دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بشكل يعزز الاداء فيها. واوصت دراسة حديدي وحمودة (٢٠١٩) إلى إن إدارة الضرائب في الجزائر ملزمة بتطبيق معايير الحوكمة الضريبية. وضرورة الاهتمام بالحوكمة والتأكد من تنفيذها. واوصت دراسة عبد القادر وبوجطو (٢٠٢٠) إلى العمل على نشر التقرير الدورية المتعلقة بإجمالي الإيرادات الضريبية وطريقة انفاقها يؤدي إلى زيادة ثقة المكلفين في النظام الضريبي. والملاحظ انه في الدراسة تم دراسة الأهمية التي تلعبها الحوكمة الضريبية في صياغة القوانين والتشريعات وتعزيز الثقة بين المكلف والدائرة لتحسين العمل حيث بينت أنه يوجد أهمية كبيرة للحوكمة على الحد من التهرب الضريبي وايضاً زيادة الإيرادات الضريبية عند فهم المكلفين القوانين والتشريعات التي لديهم بشكل واضح.

٢،٩،٥ الدراسات المتعلقة بالصلاحيات والخصوصية

تم التطرق الى الدراسات التي تناولت الاثار السلبية للصلاحيات والخصوصية حيث بينت دراسة Kovač (٢٠٢٢) الى وجود توجه نحو زيادة الشفافية في إجراءات الضرائب في سلوفينيا. تم تحليل التطورات القانونية واللوائح الضريبية الأخيرة وتوضح أن هناك اهتمامًا متزايدًا بتعزيز الشفافية في جمع ومعالجة المعلومات الضريبية. ومع ذلك، تظهر الدراسة أيضًا أن هناك حاجة للتوازن بين الشفافية وحماية خصوصية المكلفين، وبينت دراسة المعداوي (٢٠١٨) الى ان المواقع الإلكترونية لا يمكن الوثوق بها

حيث يتم استغلال البيانات الشخصية للمستخدم واستخدامها لأغراض دعائية، وتوصلت دراسة لامي (٢٠١٧) الى إن الخطورة التي تتعرض لها الخصوصية في الانترنت هي في جهل الافراد من أنهم معرضين للانتهاكات في خصوصياتهم في العالم الرقمي أكثر مما هم معرضين في العالم المادي، وتوصلت دراسة Blaufus et al (٢٠١٧) ان الإفصاح عن المعلومات الضريبية بشكل مجهول يزيد من التهرب الضريبي مقارنة بعدم تقديم أي معلومات عن سلوك التهرب الضريبي. هذه الملاحظات ذات أهمية خاصة للسياسة الضريبية لأن الإفصاح العام قد يؤدي إلى مزيد من التهرب بدلاً من تقليله عند دعم مزاحمة المعنويات الضريبية، في حين توصلت دراسة الطعاني (٢٠١٦) والتي طبقت على صانعي القرار في الأردن وتوصلت الى ضرورة اشراك المراكز الجمركية برسم السياسات والتخطيط الاستراتيجي وتوسيع الصلاحيات للمراكز الجمركية ومنحهم المزيد من التفويض، وتوصلت دراسة الموسوي وفضل الله (٢٠١٣) الى انه لا توجد ثقة كافية لدى المواطن المستطلع بمراكز ومؤسسات الدولة التي يزودونهم معلوماتهم الشخصية في الوقت الراهن، وبينت دراسة الحلو (٢٠١٠) والتي طبقت على الموظفين في الجامعات الفلسطينية وتوصلت الى ان تفويض الصلاحيات يساهم بشكل فاعل في تنمية المهارات القيادية، وتقوية العلاقات الإنسانية، ورفع مستوى مهارة تنظيم وإدارة الوقت لدى العاملين، في حين اوصت دراسة المعداوي (٢٠١٨) المشرع المصري بعد قيامه بإصدار قانون خاص بحماية البيانات الشخصية بضرورة إبرام اتفاقية دولية من أجل تفعيل القانون الوطني المصري الذي قد يبدو في بعض الأحيان عاجزاً عن مواجهة الطابع العالمي لشبكة الإنترنت. واوصت دراسة لامي (٢٠١٧) بضرورة قيام كل من المشرعين العراقي والاردني إلى وضع تشريع قانوني ينظم الحياة الخاصة من الانتهاكات التي تحصل عبر الوسائل الإلكترونية وذلك من خلال تعديل وتحديث نصوص قانون العقوبات العراقي والاردني لمواجهة ظاهرة الجرائم المعلوماتية، واوصت دراسة الموسوي وفضل الله (٢٠١٣) الى ضرورة قيام المسؤولين بتشريع القوانين تحمي سرية الخصوصية المعلوماتية

في العراق، واوصت دراسة الحلو (٢٠١٠) بضرورة منح العاملين كامل الصلاحيات والسلطات كي يتمكنوا من إنجاز العمل على أكمل وجه، وتدريب العاملين على المهام والواجبات الجديدة بشكل دوري لما لذلك من أثر قوي على إنجاز عملية التفويض، والعمل على إيجاد نظام لمتابعة عملية تفويض المهام وعدم انتظار العاملين حتى تنفيذ كامل المهمة وتشجيع العاملين على القيام بمدخلات عن المهام والواجبات الجديدة التي يقومون بتنفيذها لأول مرة، وإيجاد تكافؤ بين المهام الإضافية التي يتم تفويضها للعاملين والحوافز المادية والمعنوية.

٢،٩،٦ الدراسات المتعلقة بالدور المطلق للتدين

تم التطرق الى الدراسات التي تناولت تأثير التدين على مختلف المجالات في العلوم الإنسانية فبينت دراسة (Pihany & Andriani، ٢٠٢٢) والتي طبقت في اندونيسيا الى ان الأخلاق الضريبية والتدين والعقوبات الضريبية لها تأثير إيجابي على امتثال والتزام المكلفين في بدفع الضريبة، وتوصلت دراسة et al Rashid (٢٠٢١) أن جودة الحوكمة ومستوى التدين يؤثران بشكل ملحوظ على مستوى التهرب الضريبي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبين أن الدول ذات جودة حوكمة عالية ومستوى تدين أعلى تظهر مستويات أقل من التهرب الضريبي. هذا يشير إلى أن جودة الحوكمة والتدين يمكن أن تكون عوامل مهمة في التحكم في سلوك التهرب الضريبي في الدول، وبينت دراسة بسويوني والكشكي (٢٠٢١) التي طبقت على طلاب الجامعة السعوديين ان هنالك تأثير سلبي للتدين على العلاقة بين وبين كل من جودة الحياة النفسية والتطرف الأيديولوجي، واوصت الدراسة تعزيز دور التدين من خلال التدخل الدعوي لتحسين جودة الحياة النفسية والحد من التطرف ومعالجته واجراء المزيد من الدراسات من خلال مراكز البحوث بالجامعات للتشخيص الدقيق للعوامل التي تشكل خطر وعوامل وقاية للشباب من التطرف الأيديولوجي وتوصلت دراسة Agbetunde et al (٢٠٢١) الى وجود تأثير معتدل للتدين على

العلاقة بين اتجاهات المكلفين وسلوك الامتثال الضريبي. وهذا يعني أن العوامل الدينية قد تؤثر في طبيعة وقوة العلاقة بين اتجاهات الدفع الضريبي وسلوك الامتثال الضريبي للشركات الريادية في نيجيريا، وتوصلت دراسة (Mahasurya et al، ٢٠٢٠). والتي طبقت في مكتب خدمة الضرائب الأولية تابانان في بالي - اندونيسيا وتوصلت أن التدين ومفاهيم الفساد الضريبي والخدمات المالية تؤثر على امتثال دافعي الضرائب في مكتب الضرائب الأولية في تابانان وهذا يدل الى ان التدين ومفاهيم الفساد الضريبي والخدمات المالية تساعد دافعي الضرائب على تنفيذ التزامهم بالامتثال الضريبي. توصلت دراسة (Aminudin et al، ٢٠٢٠) إلى أن أكثر جوانب التدين إداركاً لدي عينة الدراسة هي الجوانب المرئية مثل التقيد الصارم بقواعد اللباس الديني والطقوس الجسدية، ووجدت الدراسة أيضاً أن التدين المتطرف في الممارسات الدينية ليس بالضرورة مؤشر لدعم الأيديولوجيات الدينية المتطرفة، وتوصلت دراسة (Ermawati، ٢٠١٨) والتي طبقت على دافعي الضرائب في مكتب خدمات الضرائب برتامنا باي - اندونيسيا وتوصلت الى وجود تأثير للتدين على امتثال دافعي الضرائب، وبينت دراسة بوعيد وطالب (٢٠١٦) وجود علاقة إرتباطية موجبة بين كل من التدين والتوافق الاجتماعي والتدين وتقدير الذات، وتوصلت دراسة (Pope & Mohdali، ٢٠١٤) والتي طبقت على المكلفين الافراد في ماليزيا، أن التدين له تأثير إيجابي ضئيل ولكنه مهم من الناحية الإحصائية على الامتثال الضريبي الطوعي. ربما يمكن تفسير ذلك من خلال القيم الدينية القوية التي يعتنقها العديد من الماليزيين، فضلاً عن مفهوم العطاء الذي تم التأكيد عليه في جميع الأديان تقريباً. وبينت دراسة (Momtaz et al، ٢٠١١) والتي طبقت على افراد الملايو في ماليزيا وتوصلت الى ان التدين يؤدي بشكل كبير الى اعتدال العلاقة بين العزلة الاجتماعية والرفاهه النفسية، وتوصلت دراسة (Stack & Kposowa، ٢٠٠٦) انه كلما ارتفع مستوى التدين لدى الفرد أنخفض مستوى الاحتيال الضريبي.

٢،٩،٧ الدراسات المتعلقة بإفشاء المعلومات كمتغير ملطف ووسيط

تم التطرق الى الدراسات التي تناولت الاثار السلبية لإفشاء المعلومات ففي دراسة Ameri et al (٢٠٢٣) توصلت الى بعض النتائج تشير إلى أن الكشف الطوعي عن المعلومات ليس له تأثير كبير على العلاقة بين العدوانية الضريبية وعدم تناسق المعلومات، وبينت دراسة السيد (٢٠١٩) المعلومات الداخلية الموجودة في بورصة الأوراق المالية هي معلومات يحصل عليها الشخص المصرح له، ولم يتم الإعلان عنها، والتي يدرك الشخص العادي بالنظر إلى طبيعتها ومحتواها أن إعلانها وتوافرها سيؤثر جوهرياً على سعر الورقة المالية، وبينت دراسة عزيزة (٢٠١٦) الى ان افشاء المعلومات الإلكترونية سرية متحصل عليها تعتبر جريمة تم استحدثها بموجب القانون رقم ٠٤-١٥ المتضمن قانون العقوبات، الذي سد الفراغ الذي كان موجوداً من قبل حيث عزز قانون العقوبات بقسم سابع مكرر تحت عنوان "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات" وبينت دراسة شرون ومريان (٢٠١٦) انه رغم خطورة هذه الجريمة إلا أن هناك قصورا لا يزال يكتنف المنظومة التشريعية الجزائية خاصة فيما يتعلق بضبط أركان هذه الجريمة بصفة دقيقة، أيضاً توصلت الدراسة الغراييه (٢٠١٦) ان الجرائم التي يرتكبها الشخص المطلع على المعلومات الداخلية تعتبر ضمن الجرائم الاقتصادية، وذلك بسبب تعلقها بالنظام الاقتصادي في الدولة، وخطورتها على مرفق حيوي ومهم فيها ألا وهو السوق المالي، من جانب اخر اوصت دراسة السيد (٢٠١٩) ينبغي على المعنيين بهذا الشأن العمل على التدابير الاحترازية التي وضعها علماء القانون والاقتصاد الوضعي للحماية من جرائم البورصات، وبصفة خاصة جريمة إفشاء المعلومات الداخلية في بورصة الأوراق المالية، وذلك للحيلولة دون وقوع مثل هذه الجريمة مرة أخرى، منعاً لزعزعة الاقتصاد القومي. واوصت دراسة الغراييه (٢٠١٦) ضروره تغليظ العقوبات على الاشخاص عليها لتكون من نوع الجنائية، مما يحقق ردعاً أكبر في مواجهة جرائم الشخص المطلع على البيانات.

٢،٥ الفجوة الأدبية

في القسم السابق في الدراسات السابقة رقم ٢،٩ المتعلقة تناولت موضوع نظم المعلومات الضريبية الحوسبة، وتأثيرها على جودة الاقرارات الضريبية مثل دراسة ضيف الله واخرون (٢٠١٨)، زرقون وعدير، (٢٠١٨) الشوشان (٢٠١٦)، ل (جرادات، ٢٠١٣) كما تم دراسة تأثير نظم المعلومات الضريبية الحوسبة على الأداء الضريبي (الحد من التهرب الضريبي والتحصيلات الضريبية) كدراسة عسكر ويعقوب (٢٠٢٠)، ودراسة Maswadeh& Hanandeh (٢٠٢٠)، ودراسة ناصر واخرون (٢٠١٩)، ودراسة عبد الحلیم (٢٠١٨) ودراسة (Karimi et al، ٢٠١٧) ودراسة (Olatunji et.al، ٢٠١٧) ودراسة (Monica et al، ٢٠١٧)، ودراسة (Allahverdi et al، ٢٠١٧)، ودراسة (شاکر والحفاجي، ٢٠١٧) ودراسة (جودة، ٢٠١٦) ودراسة أحمد ومختار (٢٠١٦)، ودراسة امين (٢٠١٧) ودراسة أحمد ومختار (٢٠١٦) دراسة جودة وتوفيق (٢٠١٥) ودراسة بومدين وبن شعيب (٢٠١٥) ودراسة قبلان (٢٠١٤)، ودراسة جرادات (٢٠١٣) ودراسة دهمان (٢٠١٢)، ويتبين ان هنالك تأثير إيجابي لنظم المعلومات الضريبية الحوسبة على الأداء الضريبي، المميز في الدراسة ان هذا المتغير انه وضع الأداء الضريبي بشكل كامل بينما الدراسات السابقة تم دراسة تأثير نظم المعلومات الضريبية الحوسبة على الحد من التهرب الضريبي او التحصيلات الضريبية، بالإضافة الى ذلك تم وضع الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين نظم المعلومات الضريبية الحوسبة والأداء الضريبي كدراسة (Maswadeh& Hanandeh، ٢٠٢٠) ودراسة ميداني (٢٠٢١) ويتبين ان هنالك تأثير إيجابي للحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين نظم المعلومات الضريبية الحوسبة على الأداء الضريبي.

بالإضافة الى ذلك تم وضع الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين نظم المعلومات الضريبية الحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية، حيث لم يتم تغطيتهم ودراستها في الدراسات السابقة، ايضاً تم وضع تأثير نظم

المعلومات الضريبية المحوسبة على الحوكمة الضريبية، وهذا أيضاً لم يتم دراستها في الدراسات السابقة، أيضاً تم وضع تأثير الحوكمة الضريبية على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي وبينت على وجد تأثير إيجابي وهام مثل دراسة طيبة وعبد القادر (٢٠٢٠) ، ضيف الله واخرون (٢٠١٨) ، Maswadeh& Hanandeh (٢٠٢٠) ، قيدوم (٢٠١٩) القادر وبوجطو (٢٠٢٠) ، الطاهر ومعمري (٢٠١٩) المومني والعبيني (٢٠١٨) ، الشهبي (٢٠١٨) ، حديدي وحمودة (٢٠١٩) ، عبد الكافي (٢٠١٨) بلهادي وقدي (٢٠١٨) ، زرقون وعتير (٢٠١٨) ، الشهبي (٢٠١٨) ، راشدي (٢٠١٧) ، ابراهيم وجعفر (٢٠١٧) ، دراسة راشدي (٢٠١٧) ، Chermian&Jin (٢٠١٥) ، AZEEZ (٢٠١٥) ، اضافةً الى ذلك تم وضع متغير الصلاحيات والخصوصية وتأثيره على افشاء المعلومات، ولم يكن هناك دراسات ناقشت هذا المتغير لمعرفة تأثيره، ايضاً تم وضع تأثير افشاء المعلومات على جودة الإقرارات الضريبية فتبين وجود بعض الدراسات القريبة مثل دراسة السيد (٢٠١٩) حيث تم دراسة إفشاء المعلومات الداخلية في بورصة الأوراق المالية ولم يتم دراستها في القطاع الضريبي، ايضاً تم وضع الدور الملطف لإفشاء المعلومات بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

ولم يكن هناك دراسات حيث باقي الدراسات كانت علاقات مباشرة بين المتغيرات ولم تكن بوضع ملطف، ايضاً تم في هذه الدراسة وضع متغير افشاء المعلومات كوسيط بين الصلاحيات والخصوصية وجودة الإقرارات الضريبية، ايضاً لم يكن هنالك دراسات وضعت وسيط بين هذه المتغيرات، علاوة على ذلك تم وضع التدين كمتغير ملطف في هذه الدراسة بين الصلاحيات والخصوصية على افشاء المعلومات، لم يكن هناك أي دراسات درست هذا المتغير لمعرفة تأثيره في المجال الضريبي، في حين تم وضع المتغير التدين ملطف بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي،

وبين افشاء المعلومات وجودة الإقرارات الضريبية، ولم تكن هناك دراسات قامت بوضع متغير التدين بين هذا المتغيرات، فكان وضع المتغير غاية في الأهمية لمعرفة تأثيره في القطاع الضريبي في دائرة ضريبية الدخل والمبيعات الأردنية، أيضاً تميزت هذا الدراسة في استخدام المنهج الكمي (الاستبانة) والنوعي (المقابلات) في جمع البيانات من عينة الدراسة حيث تعتبر الدراسة الوحيدة التي استخدمت الاسلوبين معاً، وايضاً تتميز هذه الدراسة في حداثتها بحيث تناولت الإجراءات الضريبية المحوسبة التي تم تحديثها وتطبيقها في الاردن (٢٠١٩).

وايضاً تتميز هذه الدراسة في توظيف بعض المتغيرات لعلاقات متشعبة في نموذج واحد نظراً لاستخدامها معادلات النموذج الهيكلية Smart pls والذي يتميز في تحليل العلاقات المترابطة والمشعبة في ان واحد، وعلى غرار ذلك تم توظيف أثر نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي، كذلك تم توظيف الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين كلاً من نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي. وايضاً تم توظيف افشاء المعلومات كمتغير ملطف ووسيط في ان واحد بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية، وايضاً تم توظيف افشاء المعلومات كمتغير وسيط بين الصلاحيات والخصوصية على جودة الإقرارات الضريبية، وهذا الشيء نادر في الدراسات السابقة، من جهة أخرى تم توظيف التدين كمتغير ملطف بين عدة متغيرات مثل بينها وبين الصلاحيات والخصوصية على افشاء المعلومات، لمعرفة تأثير التدين بعدم افصاح المدققين بالمعلومات المهمة التي من شأنها مساعدة المكلفين في عملية التهرب وهذا الشيء سوف تضر من جودة الإقرارات الضريبية وعليها سوف تؤثر على الأداء الضريبي للدائرة، علاوة على ذلك تم توظيف التدين كمتغير ملطف بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي، وتم توظيفه ايضاً بين الحكومة الضريبية وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي، كون التدين يحكم الشعب العربي ومعظم

سكان الأردن ٩٤٪ مسلمين، والدين يضبطهم، والتدين يجب ان يكون في كافة المراحل، تتميز هذه الدراسة انها ربطت التدين بكافة المتغيرات وعلاقتها ببعضها البعض لمعرفة تأثيرها على بيئة الاعمال. لذا يؤمل من هذه الدراسة التوصل إلى نتائج جديدة مرتبطة في أثر نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، وايضاً اثر الدور الوسيط للحكومة الضريبية، وكذلك الدور الملطف لإفشاء المعلومات والتدين وايضاً معرفة اثر الصلاحيات والخصوصية على افشاء المعلومات. والجدول رقم ٢,١ يعرض ملخص الدراسات السابقة

الرقم	مجال الدراسة	مؤلف	عنوان	اهداف الدراسة	طريقة البحث	المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير الملطف والوسيط	النتيجة الرئيسية	سنة النشر	تعليق	نسبة الملاءمة - ١٠	اسم المجلة
١	مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمستثمرين الاجانب	خراشة	أثر السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات الاجنبية الى الاردن،	بيان أثر السياسات الضريبية والنظام الضريبي وارتفاع معدلات الضرائب الحالية على الوضع الاقتصادي في الأردن، وهل السياسات والحوافز الضريبية والإعفاءات المتوفرة في الوقت الحالي تساعد على جذب الاستثمارات وزيادتها	استبانة	السياسات الضريبية	جذب الاستثمارات		وخلصت الدراسة الى ضرورة اعادة النظر بالنسب الضريبية والشرائح بينما يتناسب بالوضع الاقتصادي والظروف التي يمر بها المستثمرون، وكذلك تبين ان الاعفاءات الضريبية و الحوافز التشجيعية لها أثر إيجابي في رفع وزيادة الاستثمارات إلى الأردن وماله بذلك على زيادة الإيرادات الضريبية،	٢٠٢٠	تم الاستفادة من الدراسة في بناء وتعزيز الإطار النظري وايضاً مشكلة الدراسة مقارنة والاستفادة من الاستبانة	٨	مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية
٢	المديرية الضرائب	عبد القادر ووجود طو	أثر تبني مبادئ الحوكمة على تحسين أداء إدارة الضرائب في	هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تبني مبادئ الحوكمة على أداء الإدارة الضريبية في الجزائر،	استبانة	مبادئ الحوكمة	أداء إدارة الضرائب		وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتبني مبادئ الحوكمة على أداء إدارة الضرائب.	٢٠٢٠	بناء وتعزيز الإطار النظري وايضاً مشكلة الدراسة مقارنة والاستفادة من الاستبانة	٩	ابحاث اقتصادية معاصرة

٣	الهيئة العامة للضرائب	دراسة عن كفاءة الفحص الضريبي وأثرها في الحد من مخاطر التهرب الضريبي	بيان اثر كفاءة الفحص الضريبي في محاربة التهرب الضريبي والحد من مخاطره المالية والاقتصادية والاجتماعية	استبانة	كفاءة الفاحص الضريبي	مخاطر التهرب الضريبي	هنالك مشاكل في الإدارة الضريبية متعلقه بالفساد الإداري وتعقيد إجراءات التحاسب الضريبي وعدم تحقيق العدالة الضريبية ومنها تتعلق بنهرب المكلفين من الضريبة من خلال استغلال الوعي الضريبي وفقدان الثقة مع الإدارة	٢٠ ٢٠	بناء وتعزيز الإطار النظري وايضاً مشكلة الدراسة متقاربة والاستفادة من الاستبانة	١٠	مجلة دراسات محاسبية ومالية
٤	طبقت على طلاب الجامعة	بسيو والكشكشي	التدين كمتغير مُعدل للعلاقة بين جودة الحياة النفسية والتطرف الأيديولوجي لدي عينة من طلاب الجامعة السعوديين	استبانة	التدبير النفسي	التطرف	توصلت الدراسة إلى وجود مستوي مرتفع من التدين وجودة الحياة النفسية لدي عينة الدراسة، في حين كان مستوي التطرف الأيديولوجي منخفض لديهم.	٢٠ ٢١	بناء وتعزيز الإطار النظري وايضاً مشكلة الدراسة متقاربة والاستفادة من الاستبانة	٧	مجلة كلية التربية
٥	مكتب خدمة الضرائب الأولية تابانان	mahasurya et al	التدين وتصورات الفساد وضريبة الخدمات المالية وامتثال دافعي	استبانة	التدين	المكلفين	التدين ومفاهيم الفساد الضريبي والخدمات المالية تؤثر على امتثال دافعي الضرائب الأولية في تابانان وهذا يدل الى	٢٠ ٢٠	بناء وتعزيز الإطار النظري وايضاً مشكلة الدراسة متقاربة والاستفادة من الاستبانة	٧	Jurnal Akuntansi

			الضرائب	الضريبية على امثال دافعي الضرائب الفردية.					ان التددين ومفاهيم الفساد الضريبي والخدمات المالية تساعد دافعي الضرائب على تنفيذ التزاماتهم بالامثال الضريبي				
٧	مسلمين الماليزيين	aminudin et al,	الذهاب إلى الجحيم أم الجنة؟ تحليل وجهات نظر المسلمين الماليزيين حول التطرف في الدين	توسيع الأدبيات من خلال تحليل كيفية إدراك الجمهور للعناصر المتطرفة في روتينهم الديني اليومي في مجتمع متعدد الثقافات باستخدام أربعة أبعاد للتدين ، وهي المادية والاجتماعية والمعرفية والروحية	استبانة	التدين	التطر ف	إلى أن أكثر جوانب التدين إداركاً لدي عينة الدراسة هي الجوانب المرئية مثل التقيد الصارم بقواعد اللباس الديني والطقوس الجسدية، ووجدت الدراسة أيضاً أن التدين المتطرف في الممارسات الدينية ليس بالضرورة مؤشراً لدعم الأيديولوجيات الدينية المتطرفة	٢٠ ٢٠	بناء وتعزيز الإطار النظري وايضاً مشكلة الدراسة مقارنة والاستفادة من الاستبانة	٧	INTE LLEC TUAL DISC OURSE	
٧	مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمتمثلة	دراسة خراصة	أثر السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات الاجنبية إلى الاردن	تهدف إلى تحليل كيفية تأثير السياسات الضريبية في جذب الاستثمارات	استبانة	أثر السياسات الضريبية	جذب الاست مارات الاجنبية	تبين ان الشرائح والنسب الضريبية بحاجة الى اعادة النظر بها وتعديلها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والظروف التي يمر بها	٢٠ ٢٠	تم الاستفادة من الاطار النظري في بناء الدراسة ووضع الدراسة في المراجع الدراسات	٧	مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية	

				الأجنبية إلى البلاد				المستثمرين، وكذلك ان للحوافز التشجيعية والاعفاءات الضريبية لها أثر ايجابي على زيادة الاستثمارات الى الأردن وان الزيادة في الاستثمار تؤدي الى زيادة في الايرادات الضريبية	السابقة		
استخدام المنهج الوصفي التحليلي البيانات من التقارير السنوية	مسمش وبركان وهايني	دور السياسة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر	هدفت الدراسة إلى معالجة التهرب الضريبي من خلال تفعيل أدوات السياسة الضريبية لما لها أثر كبير في خفض إيرادات الدولة في الجزائر	ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي،	الحد من التهرب الضريبي في الجزائر	القانون الجنائي	ان السبب الرئيسي للتهرب الضريبي هو وجود تعديلات مستمره على النظام الضريبي، وضعف العقوبات المنصوصة ووجود فساد اداري ومالي وتدخل الحكومة في بعض الاسواق تشجع المكلف من التهرب الضريبي	تم الاستفادة من الدراسة في بناء وتعزيز الإطار النظري وايضاً مشكلة الدراسة مقارنة	٢٠ ٢٠	٨	مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والادارية
مديرية الضرائب	عوادية	دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي	هدف الدراسة معرفة الدور الذي تلعبه الحوكمة الضريبية من خلال الياتها في الحد من التهرب الضريبي	استبانة	التهرب الضريبي	الحوكمة الضريبية	وخلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية في تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية سوف ستاهم وتحد من التهرب الضريبي	تم الاستفادة من الاطار النظري في بناء الدراسة ووضع الدراسة في المراجع الدراسات السابقة	٢٠ ٢١	١٠	مجلة المؤسسة

١٠	ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية	Effect of Computerized Tax Services in Improving Tax Performance Moderated by Governance.	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم اثر الخدمات الضريبية المحوسبة في تحسين الاداء الضريبي بتوسيط مبادئ الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الاردنية	استبانة	الخدمات الضريبية المحوسبة	الأداء الضريبي	تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية من خلال تقديم الخدمات الضريبية المحوسبة ينعكس على زيادة الثقة بين المكلفين ودوائر ضريبة الدخل وكفاءة الاداء الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية	٢٠ ٢٠	تم الاستفادة من الدراسة في تطوير الاطار النظري ووضعها مرجع في الدراسات السابقة والاستفادة من أسئلة الاستبانة	١٠	The Journal of Asian Finance, Economics and Business
١١	المديرية الولائية للضرائب بشار	دور الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر دراسة ميدانية- المديرية الولائية للضرائب بشار-	هدفت دراسة الى مدى مساهمة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر	قائمة استقصاء كأداة واستبيان	جودة القوائم الجبائية الضريبية	جودة القوائم الجبائية	وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة الضريبية تساهم في زيادة التزام المكلفين بمتطلبات الإفصاح في القوائم الجبائية مما يحسن من جودتها	٢٠ ٢٠	تم الاستفادة من الدراسة في بناء وتعزيز الإطار النظري وايضاً مشكلة الدراسة متقاربة	٩	مجلة معهد العلوم الاقتصادية

١٢	استخدام بيانات الدول في التهرب الضريبي	Car riva lh ،o & Áv ila	الحكومة الضريبية: دراسة آثارها على التهرب الضريبي	تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير الحكومة الضريبية على معدلات التهرب الضريبي وسلوك المكلفين.	استخد ام بيانات الدول في التهرب الضريبي	الحكومة الضريبية	التهرب الضريبي	النتائج الرئيسية للدراسة قد تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الحكومة الضريبية وتقليل معدلات التهرب الضريبي. وهذا يعني أن وجود نظام ضريبي شفاف وإجراءات حكومة فعالة يمكن أن يقلل من احتمالات وممارسات التهرب الضريبي	٢٠ ٢٢	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٨	Brazi lian Busin ess Revi ew
١٣	بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب	الشر ع واخر ون	نظم المعلومات الحاسوبية ودورها في التميز الضريبي في الهيئة العامة للضرائب باعتبارها جهة خدمية تقدم الخدمات للمكلفين والشركات	يهدف البحث الى تسليط الضوء على نظم المعلومات الحاسوبية ودورها في التميز الضريبي في الهيئة العامة للضرائب باعتبارها جهة خدمية تقدم الخدمات للمكلفين والشركات	نظم المعلوما ت الحاسوبية	التميز الضريبي	وجود تأثير معنوي وايجابي لنظم المعلومات الحاسوبية ودورها في تمييز الضريبة ، وهذا يعد مؤثراً جيداً لتأثير نظم المعلومات الحاسوبية في اداء الهيئة العامة للضرائب	٢٠ ٢٠	يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في تطوير الاستبانة المتعلقة بنظم المعلومات الحاسوبية ويمكن ايضاً الاستفادة من بناء الايطار النظري	٩	مجلة التراث	
١٤	الشركات الريادية في	Ag bet un de،	التأثير المعتدل للتدين على العلاقة	تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير العوامل الدينية على	دافعي الضرائب	وسلوك الامتثا ل الضريبي	متغير ملط ف	وجود تأثير معتدل للتدين على العلاقة بين اتجاهات الدفع الضريبي وسلوك	٢٠ ٢٢	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع	٨	Journ al of Ethic s and

نيجيريا	L. A., Raimi, L., & Akintola, O. O.	السببية بين مواقف دفع الضرائب وسلوك الامتثال الضريبي لشركات الأعمال الحرة في نيجيريا	العلاقة بين اتجاهات الدفع الضريبي (مثل الموقف تجاه الضرائب والمسؤولية الضريبية) وسلوك الامتثال الضريبي للشركات الريادية.			بي	التدين	الامتثال الضريبي. وهذا يعني أن العوامل الدينية قد تؤثر في طبيعة وقوة العلاقة بين اتجاهات الدفع الضريبي وسلوك الامتثال الضريبي للشركات الريادية في نيجيريا.		للدراست السابقة والاستفادة من الاطار النظري	Systems
التقارير الحكومية للدول	Rashid et al	تأثير جودة الحكومة والتدين على التهرب الضريبي: دليل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	التعرف على تأثير جودة الحكومة والتدين على التهرب الضريبي: دليل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	استخدام ام الأسلوب الاستقائي كوسيلة لجمع البيانات وتحقق أهداف الدراسة	الحكومة والتدين	التهرب الضريبي	وجدت الدراسة أن جودة الحوكمة ومستوى التدين يؤثران بشكل ملحوظ على مستوى التهرب الضريبي في دول OECD. تبين أن الدول ذات جودة حوكمة عالية ومستوى تدين أعلى تظهر مستويات أقل من التهرب الضريبي. هذا يشير إلى أن جودة الحوكمة والتدين يمكن أن تكون عوامل مهمة في التحكم في سلوك التهرب الضريبي في الدول	٢٠ ٢٠	تم الاستفادة من هذه الدرسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة والاستفادة من الاطار النظري	Emerald Publishing Limited.	

١٦	شركة مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالي	America, H., Kamayabi, Y., & Malekian Kallebati, E	التحقيق في تأثير الإفصاح الطوعي عن المعلومات على العلاقة بين العدوانية الضريبية وعدم تناسق المعلومات	تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التأثير الوسيط للإفصاح الطوعي على العلاقة بين العدوانية الضريبية وعدم تناسق المعلومات.	فحص بيانات شركات	العدوانية الضريبية	عدم تناسق المعلومات.	متغير وسيط الوسيط له تأثير كبير على العلاقة بين العدوانية الضريبية وعدم تناسق المعلومات	تشير هذه النتائج إلى أن الكشف الطوعي عن المعلومات ليس له تأثير كبير على العلاقة بين العدوانية الضريبية وعدم تناسق المعلومات	٢٠ ٢١	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة والاستفادة من الاطار النظري	٨	Journal of Accounting Knowledge
١٧	البيانات المالية المدرجة في بورصة إندونيسيا	Ramadhan ET AL	سلوك التهرب الضريبي والعدوانية الضريبية لشركات قطاع الطاقة قبل وبعد تنفيذ برنامج الإفصاح الطوعي	تبحث هذه الدراسة في الاختلافات بين التهرب الضريبي والعدوانية الضريبية في شركات قطاع الطاقة قبل وبعد برنامج الإفصاح الطوعي	بيانات المالية المدرجة في بورصة إندونوية	التهرب الضريبي	والعدوانية الضريبية	وجود برنامج إفصاح طوعي وهو أحد البرامج في قانون تنسيق اللوائح الضريبية والذي له تأثير غير مباشر على التهرب الضريبي والعدوانية الضريبية من قبل الشركات المدرجة في البورصة في إندونيسيا في قطاع الطاقة	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة والاستفادة من الاطار النظري	٢٠ ٢٣	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة والاستفادة من الاطار النظري	٨	Jurnal Pajak dan Keuangan Negara

١٨	النظام الضريبي الجزائري	مروان وحسام	دور الحكومة في تفعيل التحصيل الجبائي في الجزائر	تهدف الحكومة الجبائية إلى تحقيق العدالة والشفافية في جباية الضرائب وتقليل التهرب الضريبي	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي	الحكومة	التحصييل الجبائي	تطبيق مبادئ وقواعد الحكومة الضريبية تساهم في زيادة التزام المكلفين بمتطلبات الإفصاح في القوائم الجبائية وتحسين جودتها.	٢٠ ٢٣	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٩	رسالة ماجستير منشورة
١٩	لمديرية الوالئية لولاية المدية.	ساره واخرون	دور الحكومة الضريبية في تحسين الوعاء الجبائي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية المدية	هدفت دراستنا إلى إلقاء الضوء على دور الحكومة الضريبية في تحسين الوعاء الجبائي	استبانة	الحكومة الوعاء الجبائي	التوصيل إلى أن الحكومة الضريبية مثممة في الرقابة الجبائية ليا دور جد ميم في الحفاظ واسترجاع جزء نام من الايرادات الضريبية، وفي الخير ينتج لنا أن الحكومة الضريبية من خلال الرقابة الجبائية ليا دور فعال في الكشف عن الوعاء الضريبي الحقيقي لمكافين بالضريبة بما يسمح من الحد من ظارة التهرب الضريبي واسترجاع مبالغ مالية نامة تساهم في تحسين الحصيمة الضريبية لمدولة	٢٠ ٢٣	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٩	رسالة ماجستير منشورة	

٢٠	نيجيريا	O ba di na	مواجهة مشكلة التهرب الضريبي عبر الحدود في عصر يتسم بقدر أكبر من الشفافية العالمية للمعلومات ذات الصلة بالضرائب: حالة نيجيريا	تهدف الدراسة إلى فهم حالة التهرب الضريبي في نيجيريا ومعالجة هذه المشكلة من خلال تعزيز الشفافية والتعاون الدولي في تبادل المعلومات الضريبية.	يتم استخدم ام المنهج البحثي في هذه الدراسة لتحليل التحد يات والمشك لات المتعلقة بالتهر ب الضري بي في نيجيريا	خصوصية المعلومات	التهرب الضريبي	نتائج الدراسة قد تشير إلى أن نيجيريا تواجه تحديات كبيرة في مواجهة التهرب الضريبي عبر الحدود، وأن زيادة الشفافية الضريبية على مستوى العالم قد تساهم في تعزيز جهود مكافحة التهرب الضريبي في البلاد. قد يتضمن ذلك تحسين تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي.	٢٠ ١٦	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٩	Journal of Money Laundering Control
٢١	مديرية الضرائب	سها م وياسم ين	دور الحكومة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب الرحوية تيار ت	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور مبادئ الحكومة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي	استبانة	مبادئ الحكومة الضريبية	التهرب الضريبي	هناك دور لمبادئ الحكومة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي	٢٠ ٢٢	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٩	رسالة ماجستير منشورة

٢٢	الضرائب	Ba sse y, E., M ull iga n, E., & Oj o, A. (٢٠ ٢٢	تؤثر على نجاح الخدمات الرقمية في إدارات الضرائب والتي تتمحور حول أربع فئات - السياق وأصحاب المصلحة والتكنولوجيا والنتائج المثبتة وكيف يمكن للقرارات المتخذة بشأن هذه المواضيع أن التأثير على كيفية تقديم الخدمات الضريبية الرقمية.	هدف البحث هو مراجعة شامله عن الضرائب الرقمية وإصدار إطار مفاهيمي شامل لتحسين نجاحنا في الخدمات الرقمية في إدارة الضرائب.	مراجعة الادب ت	الخدمات الإلكترونية ودافعي الضرائب ب الضرائب ب	تؤثر على نجاح الخدمات الرقمية في إدارات الضرائب والتي تتمحور حول أربع فئات - السياق وأصحاب المصلحة والتكنولوجيا والنتائج المثبتة وكيف يمكن للقرارات المتخذة بشأن هذه المواضيع أن التأثير على كيفية تقديم الخدمات الضريبية الرقمية.	٢٠ ٢٢	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٩	Gove rnme nt Infor matio n Quar terly
----	---------	--	--	--	----------------------	--	--	----------	---	---	--

٢٣	الشركات الصغيرة والمتوسطة - الضرائب	Wijanarko, K.N., & Saraswati, E.	تأثير الحوافز الضريبية وأنظمة الضرائب الرقمية ورقمنة الأعمال على زيادة الامتثال الضريبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العصر الطبيعي الجديد	ف هذه الدراسة إلى فحص وتحليل تأثير الحوافز الضريبية وأنظمة الضرائب الرقمية ورقمنة الأعمال على زيادة الامتثال الضريبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العصر الطبيعي الجديد.	استبانة	الحوافز الضريبية وأنظمة المعلومات	الامتثال الضريبي	أنظمة الضرائب الرقمية ورقمنة الأعمال تزيد من الامتثال الضريبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن هذا ليس هو الحال بالنسبة للحوافز الضريبية بسبب الافتقار إلى التنشئة الاجتماعية والمعرفة بالحوافز الضريبية وتقلبات دخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٢٠٢٤	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٩	Telaah Ilmiah Akun tansi dan Perpa jakan
٢٤	الأفراد في موريشوس	Ramdhonet al	نمذجة محددات استمرارية استخدام خدمات تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية	في العوامل التي تؤثر على نية استمرار استخدام خدمات تقديم الضرائب عبر الإنترنت يتم تطبيق نموذج متكامل يشمل على نظرية الثقة ونموذج نجاح نظام المعلومات (ISSM)	استبانة	نظام المعلومات	الخدمات الإلكترونية ونية	استمرار استخدام نظام تقديم الضرائب الإلكتروني يتأثر بالفائدة المدركة، ورضا المستخدم، وجودة الخدمة .	٢٠٢٣	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٩	Austr alian Journ al of Publi c Admi nistra tion,

٢٥	دافعي الضرائب	Scarpini et al	وعد وقيود تكنولوجيا المعلومات لتعبئة الضرائب	إمكانات التكنولوجيا لتحويل الإدارة الضريبية من خلال المساعدة في تحديد القاعدة الضريبية، وتسهيل الامتثال، ومراقبة الامتثال. ويجد د أيضًا القيود المحتملة على استخدام التكنولوجيا الناشئة عن عدم كفاية البنية التحتية والاتصال	مراجعة الادبيات	تكنولوجيا المعلومات	دافعي الضرائب	يمكن أن تكون التكنولوجيا أداة قوية لفهم القاعدة الضريبية: الضرائب يمكن للسلطات استخدام الأدوات القائمة على التكنولوجيا لجمع المعلومات لتحديد الكيانات الخاضعة للضريبة	٢٠ ٢٢	تم الاستفادة من هذه الدراسه بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٨	Brigh- ton: Insti- tute of Deve- lop- ment Studi- es
٢٦	دافعي الضرائب	Purnamasari et al	لتدين كمتغير معتدل في تأثير حب المال والميكافيلية وحساسية العدالة على إدراك التهرب	تهدف هذه الدراسة إلى الحصول على دليل تجريبي حول كيفية تأثير التدين على تأثير حب المال، والميكافيلية،	استبانة	حب المال والميكافيلية وحساسية العدالة	الندف ادراك التهرب الضريبي	توفر نتائج الاختبارات اللاحقة دليلاً تجريبياً على أن التدين الجوهرى والتدين الخارجى يمكن أن يخفف من آثار حب المال، والميكافيلية، وحساسية العدالة	٢٠ ٢١	تم الاستفادة من هذه الدراسه بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٨	Acco- untin- g

			الضريبي	وحساسية العدالة على إدراك التهرب الضريبي					على تصورات التهرب الضريبي.				
٢٧	مديرًا مالگًا لشركات ريادة الأعمال	Ag bet un de et al	التأثير المعتدل للتدين على العلاقة السببية بين مواقف دفع الضرائب وسلوك الامتثال الضريبي للشركات الريادية في نيجيريا	تهدف هذه الورقة إلى دراسة التأثير المعتدل للتدين على تأثير مواقف دفع الضرائب على سلوك الامتثال الضريبي للشركات الريادية في نيجيريا.	استبانة	دفعي الضرائب ب	سلوك الامتثال ل الضريبي	الدور ر الملط ف للتدي ن	شير التقديرات أن قائرتدين على مواقف دافعي الضرائب له تأثيرات كبيرة على سلوك الامتثال الضريبي	٢٠ ٢٢	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٩	Inter natio nal Journ al of Ethic s and Syste ms
٢٨	دفعي الضرائب	At mo ko	هل يعتدل التدين الجوهري بين نظام التقييم الذاتي والتهرب الضريبي؟ بحث قائم على النوع الاجتماعي	دراسة أثر نظام الربط الذاتي على التهرب الضريبي وأثر الاعتدال الديني الجوهري على العلاقة بين نظام الربط الذاتي والتهرب الضريبي	استبانة	التقييم الذاتي	التهرب الضريبي	الدور الملط ف للتدي ن	التدين الجوهري لا يخفف من العلاقة بين نظام التقييم الذاتي والتهرب الضريبي	٢٠٢ ١	تم الاستفادة من هذه الدراسة بوضعها مرجع للدراسات السابقة	٩	Jurnal Akunt ansi dan Pendi dikan